النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 598 ■ من 27 مارس الى 2 أبريل 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

واقع العمل النقابي في ظل تصاعد الهجوم النيوليبرالي

09 08 07

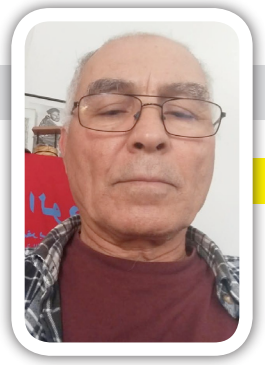

ضيف العدد

محمد هاكش:

المخرج الأساسي من وضع التردي النقابي هو الذي يتجسد في شعار «ما لا يتحقق بالنضال سيتحقق بمزيد من النضال».

15

انتفاضة 23 مارس 1965: السياق والتداعيات

12

الحق في الأرض بين إستراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

06

كلمة العدد:

الرشوة كخدمة للسياسات النيوليبرالية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت كلمة «الرشوة» تبرز، أكثر فأكثر، في تقارير المؤسسات الدولية والمنظمات الغير حكومية. واعتبرت هذه التقارير أن الرشوة متجدرة في الوظيفة التدبيرية للدول التي تتحكم في مشاريع تنموية كبرى. الشيء الذي يمكن الموظفين المكلفين بالسهر على مراقبة هذه المشاريع، خلال اختيار الشركات المشاركة فيها وخلال انجاز هذه المشاريع، من ابتزاز هذه الشركات بواسطة اشتراط موافقتها على هذه الشركة أو تلك وعلى مختلف مراحل الانجاز بالحصول على مقابل مادي. هكذا حددت منظمة «الشفافية الدولية»، في 2009، الرشوة ك «الشطط في استعمال السلطة من أجل الربح الخاص». ورغم اهتمامها ايضا بالرشوة التي يلجأ لها القطاع الخاص، فإن الاهتمام الرئيسي ظل هو الرشوة في القطاع العمومي. وطرح البنك الدولي تحديدا مماثلا لتحديد منظمة «الشفافية الدولية» في 2009.

إن الرشوة المتفشية في الإدارات العمومية والقطاع العام واقع حقيقي ولها انعكاسات اقتصادية (1) واجتماعية (الغلاء وانتشار الفساد في أجهزة الدولة وغياب دولة القانون...).

غير أن حصر الرشوة في القطاع العام والإدارات العمومية يتجنب طرح أسبابها العميقة وهدف طرحها من طرف مؤسسات دولية كالبنك العالمي.

إن هدف طرح هذا الخطاب حول الرشوة، هو خدمة السياسات النيولبرالية الهادفة إلى القضاء على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتقليص عدد الموظفين وترك الحرية التامة ل «اليد الخفية للسوق»، أي للرأسمالية. وهو بذلك يتناسى أن الرأسمالية، في إطار المنافسة الشرسة بين الشركات للحصول على المشاريع، وخاصة الكبرى، تستعمل كل الوسائل الممكنة، بما فيها الرشوة، بل قد لا تتردد حتى في استعمال ممارسات إجرامية مافيوية. فالرشوة مكون بنيوي للرأسمالية. وأيضا أن الطبقة البرجوازية السائدة تغض الطرف عن الرشوة لضمان ولاء أجهزة الدولة لها. وقد تتظاهر بمحاربة الرشوة من خلال تقديم بعض أكباش الفداء بين الفينة والأخرى.

إن الوضع في بلادنا فيما يخص الرشوة لا يختلف جوهريا عن ما سبق. فأخطر وأكبر الرشاوى هي التي تحصل عليها المافيا المخزنية التي تستعمل موقعها في رأس السلطة وهيمنتها على الكتلة الطبقية السائدة وغياب المحاسبة وشرعنة اللا عقاب في الجرائم الاقتصادية للاغتناء اللامشروع عبر العديد من الوسائل، من ضمنها الرشوة.

ربما الاختلاف بين بلدنا وبلدان المركز الرأسمالي هو فيما يخص رشوة الموظفين الصغار والمتوسطين التي أصبحت شبه عامة وعادية، خلافا لبلدان المركز حيث تشكل استثناء. هذه الرشوة المرتبطة عضويا بالمخزن تؤدي الوظائف التالية:

- تمكين هؤلاء الموظفين والموظفات(ات) من مداخيل إضافية لرواتبهم التي غالبا ما لا تفي باحتياجاتهم الأساسية بسبب ضعف الزيادات فيها مقارنة مع الغلاء. وهكذا تلقي الدولة المخزنية مسئوليتها إزاء هذه الشريحة على كاهل الشعب وتسعر التناقض وسطه بين هؤلاء الموظفين والموظفات وباقي المواطنين والمواطنات وتخدم سياسة « فرق تسد».
- ضمان ولائهم(ن) للمخزن أو، على الأقل، تحييدهم(ن) في الصراع الطبقي.
- استعمالهم(ن) ككتلة انتخابية وكأعضاء وعضوات في الأحزاب الإدارية.

إن الرشوة مكون عضوي للرأسمالية وللدولة. ولذلك، فإن القضاء التام والنهائي عليها مرتبط بالقضاء على الرأسمالية واندثار الدولة في إطار الشيوعية.

إن التخلص من المخزن خطوة مهمة للحد من الرشوة لأن الرشوة مكون عضوي للمخزن. ولذلك، فإن النضال ضد الرشوة دون ربطه بالنضال ضد المخزن مجرد وهم.

ويمثل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق بناء الاشتراكية، خطوة متقدمة للقضاء على الرشوة على اعتبار أن الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية لكونها قضت على الهيمنة الامبريالية على البلاد وتحرص على مصالح الطبقات الشعبية، فإنها ستواجه الرشوة بالحزم الضروري.

(1) تعتبر الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها أن الرشوة تكلف المغرب ما يفوق 50 مليار درهم سنويا وتمثل 5 في المئة من ناتجه الداخلي الخام.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima

حزب النهج الدمقراطي العمالي بوجدة يتضامن مع نضالات الطبقة العاملة

في اطار تتبعه لأوضاع الطبقة العاملة بمدينة بوجدة ومعاركها ضد الإستغلال البشع والتسريحات الجماعية التي تتعرض لها من طرف الباطرونا وبتواطئ من الدولة المخزنية يتابع المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة المعركة النضالية البطولية التي يخوضها عمال شركة المناولة SOGESTRAD المنضوين تحت لواء الإتحاد المغربي الشغل ، الذين دخلوا في اعتصام متواصل أمام مقر جهة الشرق منذ 06 مارس 2025 احتجاجا على توقيفهم عن العمل دون مبررات ،بتاريخ 01، وذلك عندما تم تفويت صفقة التدبير المفوض، من شركة IMG GARDINAGE إلى شركة SOGESTRAD، ورغم تدخل مفتش الشغل، وعقد لقاءات مسؤولي الإتحاد المحلي للإتحاد المغربي للشغل مع مسؤولي مجلس الجهة منهم رئيس مجلس الجهة الذي أكد لهم في وقت سابق التدخل لإرجاع الموقوفين إلى عملهم.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي بوجدة يعلن للرأي العام المحلي ما يلي:

- تضامنه اللامشروط مع عمال شركة SOGESTRAD في معركتهم النضالية من أجل انتزاع حقوقهم المشروعة.
- إدانته ضرب حق ومكتسبات الطبقة العاملة في التنظيم وعلى رأسها الحريات النقابية.
- مطالبته مجلس الجهة التدخل من أجل إرجاع العمال الموقوفين إلى عملهم دون قيد أو شرط .
- يدعو جميع الإطارات الديمقراطية محليا للتضامن مع عمال هذه الشركة ودعم نضالاتهم.

المكتب المحلي
وجدة في 23 مارس 2025

بمناسبة اليوم العالمي للحق في الحقيقة

منتدى الحقيقة والانصاف وعائلات مجهولي المصير يطالبان بالحقيقة كاملة

في شهر دجنبر من سنة 2010 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 مارس كيوم عالمي للحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان واحترام كرامة الضحايا ومنذ ذلك التاريخ يحي العالم هذه المناسبة وذلك من أجل:

التأكيد على حق كل مجتمع في معرفة الحقيقة الكاملة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان: الوقائع، الظروف والسياقات، الأسباب والمتورطون.

حق الضحايا وذويهم في الانصاف وجبر الضرر.

حفظ الذاكرة واستخلاص الدروس للحيلولة دون تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

تحديد المسؤوليات ومحاسبة كل المتورطين في الانتهاكات.

وفي السياق المغربي فإن إحياء هذا اليوم العالمي، يتزامن مع إحياء الذكرى الستين للمجزرة الرهيبة التي لن ينساها شعبنا بالدار البيضاء، يوم 23 مارس 1965 وأحداث 3 مارس 1973 والتي خلفت مئات الضحايا. كما يتزامن أيضا مع استمرار التضييق على الحريات والاعتقالات في حق الصحفيين والمدونين والنشطاء الحقوقيين وقمع الاحتجاجات الاجتماعية.

إن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف ولجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختطاف القسري بالمغرب وبهذه المناسبة يؤكدان:

أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي والحاضر لا زال مفتوحا.

الإسراع بإقرار آلية وطنية لاستكمال الحقيقة، التي تعد من مخرجات المناظرة الوطنية الأولى بمراكش 2020 والتي تتمتع بالاستقلالية اللازمة وبكل الصلاحيات وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة بالعدالة الانتقالية.

مطالبتنا بالكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير وبإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفاة المتوفين منهم إلى ذويهم بعد تحيد هوياتهم وفق المعايير العلمية ذات الصلة.

تأكيدنا على الملاحظات التي أبديناها حول ما جاء في التقرير الحكومي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المقدم من طرف الدولة المغربية إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري خصوصا الشق المتعلق بالاختفاء القسري ونطالب الدولة بتفعيل توصيات اللجنة المعنية.

نعلن أن الحق في معرفة الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب وعدم التكرار، وإطلاق سراح كافة المعتقلين لأسباب سياسية أو اجتماعية يعد مدخلا أساسيا من أجل إقرار الديمقراطية في شموليتها ودولة الحق القانون.

ندد بالإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ونطالب بالتوقيف الفوري للمجازر الرهيبة التي يقترفها الكيان الصهيوني.

بلاغ الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

إثر اجتماعها الدوري يوم الاثنين 24 مارس 2025، أصدرت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بلاغا إخباريا جاء فيه:

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع اجتماعها الدوري يوم الاثنين 24 مارس 2025، وبعد التداول في نقط جدول الأعمال خلص إلى ما يلي:

- متابعة العدوان المتواصل للكيان الصهيوني في غزة والضفة الغربية واغتيال قيادات الفصائل الفلسطينية، وبشكل خاص الاعلان الخطير لسلطات الاحتلال بإنشاء وكالة تستهدف تهجير الفلسطينيين،
- نجاح اليوم الوطني 21 والإشادة بالمشاركة المكثفة للجماهير الشعبية في الوقفات والمسيرات التي نظمتها فروع الجبهة ضد همجية جيش الاحتلال الصهيوني وخرقه لاتفاقيات وقف اطلاق النار،
- إدانة تدخل قوات الأمن في الوقفة الاحتجاجية بمدينة الجديدة وتعنيف المحتجين، سقطت على إثره أرضا المناضلة نعيمة العاوفي زوجة الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي،
- إدانة الحكم الجائر سنة سجنا نافذة في حق المناهض للتطبيع الأخ محمد بستاتي، واستنكار التعنيف الذي تعرض له المحتجون أمام المحكمة بخريبكة.

إن هذه الأوضاع تفرض علينا استمرار اليقظة والتعبئة استعدادا لكل الاحتمالات والاعداد لليوم الوطني 22 بمناسبة يوم الأرض الفلسطيني الذي سيتم تنظيمه يوم الجمعة 28 مارس 2025

السكرتارية الوطنية للجبهة
24 مارس

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالجديدة والنواحي:

كل الإدانة للقمع الهمجي المخزني للتظاهرة السلمية التضامنية مع الشعب الفلسطيني بالجديدة

تعرضت الوقفة الاحتجاجية التضامنية السلمية مع الشعب الفلسطيني التي نظمتها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بالجديدة يوم 22 مارس 2025 بساحة الحرية أمام مسرح عفيفي، لتدخل عنيف من طرف القوات المخزنية بمختلف تلاوينها.

وقد أدى هذا الهجوم المخزني لإصابة مجموعة من المناضلين/ات من ضمنهم/ن الرفيقة نعيمة العوفي، عضوة المكتب المحلي للحزب بالجديدة، والتي تعرضت للضرب والرفس بالارجل من طرف عناصر من قوات القمع بالزي المدني ؛ مما أدى إلى نقلها بصفة استعجالية بسيارة الإسعاف إلى المستشفى الإقليمي بالجديدة حيث قدمت لها الإسعافات. وقد بين الفحص انها أصيبت على مستوى القفص الصدري، مما نتج عنه اعوجاج لبعض الأضلع.

إننا في المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالجديدة ، وإذ نتابع تطور الحالة الصحية لرفيقتنا، نعلن للرأي العام المحلي والوطني ما يلي:

- إدانتنا الشديدة للقمع المخزني الذي تعرضت له التظاهرة السلمية التي تأتي في إطار التضامن مع الشعب الفلسطيني، وللاحتجاج على حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يتعرض لها من طرف الكيان الصهيوني و داعميه من القوى الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- تضامننا المطلق مع الرفيقة نعيمة العاوفي و كافة ضحايا القمع المخزني.
- تاكيدنا على مواصلة الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره وتحرير بلاده وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كامل فلسطين وعاصمتها القدس.
- دعوتنا كافة القوى المناضلة لتوحيد الجهود لإسقاط التطبيع مع الكيان الصهيوني وتكثيف أشكال الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني ولمقاومته الموحدة في مواجهة العدوان الصهيوني الإمبريالي.

المكتب المحلي: 24 مارس 2025

وجدة:

تطورات أزمة النقل الحضري بمدينة وجدة

لقد كشفت أزمة النقل الحضري بوجدة في تطبيق قانون الشغل بالنسبة للعمال عامة و لعمال ومستخدمي شركة النقل الحضري بوجدة«موبيليس ديف «، سواء ما بما تعلق منه بتوفير شروط الصحة والسلامة بحافلات النقل المهترئة، وحرمانهم من أداء أجورهم ابتداء من شهر يناير 2025 إلى حد الآن، أو بالتصريح بهم لدى: CNSS أو بأداء مستحقات AMO منذ مارس 2024. مما دفع بنقابة العمال والمستخدمين بتنفيذ عدة إضرابات محدودة و الدخول في إضراب مفتوح ابتداء من 17 فبراير 2025.

بدل فتح حوار لإيجاد حل لهذه الأزمة المفتعلة من طرف إدارة الشركة دفعت بتأزيم الوضعية الأمر الذي أبان أن هدف رب شركة موبيليس هو العمل على تسريح العمال والمستخدمين المرسمين، وذلك باستقدام سائقين جدد مكان العمال المضربين عن العمل، وهو الأمر الممنوع بشكل صريح في المادة 16 مدونة الشغل، أي الإجهاز على بعض الضمانات القانونية التي تضمن استقرار العمل وحرية ممارسة العمل النقابي. ونخشى من أن الإستماع لعدد كبير من العمال من طرف مسؤولين بالشركة وفق المادة 62 من مدونة الشغل، وتوجيه لهم تهما تتعلق بعرقلة حرية العمل بالقوة ومنع الحافلات من مباشرة عملها بخطوط الشبكة مدعيا أن الشركة تكبدت خسارة مادية جسيمة، مما أدى لفصلهم من العمل مباشرة ،كما أنه تم الإستماع لأكثر 25 عاملا من طرف الضابطة القضائية، وإنجاز محاضر لهم تمهيدا لمتابعتهم قضائيا .

الأمر الذي يفضح شعارات الدولة من دولة المؤسسات والدولة الإجتماعية ومسألة الحوار الإجتماعي... وانحيازها للباطرونا بشكل جلي ومفضوح بدليل أنها لم تتخذ و لو خطوة واحدة في حلحلة هذا الملف من أجل إنصاف العمال. بل أصدر باشا مدينة وجدة قرار المنع بالتظاهر والتجمهر بالطريق العام رقم 2025/1 يوم الأربعاء 19 مارس 2025 .

سيؤدي استمرار الدولة في اتخاذ قرارات منحازة لرب العمل دون مراعاة الأوضاع الاجتماعية للعمال إلا إلى المزيد من الاحتقان الاجتماعي، وهو ما يتناقض مع الشعارات الرسمية حول دولة القانون والمؤسسات.

كما نشير ونظرا لتنظيم مباراتين للمنتخب الوطني بمدينة وجدة تمت دعوة الإتحاد المحلي لنقابات وجدة أنجاد في لقاء أول يوم 20 مارس مع رئيس الشؤون الداخلية بولاية جهة الشرق الذي تعهد فيه بالتهيئ للقاء موسع بحضور الأطراف تحت إشراف السيد الوالي. ولقاء ثاني مع رئيس الجماعة يوم 21 مارس تم تبليغه احتجاج هم على تغييب الحوار. وسيتم التصرف تنزيل القرارات النضالية بناء على التطورات التي سيعرفها الحوار.

■ خلاصة:

إن النضال الذي يخوضه عمال ومستخدمي شركة موبيليس، لا يعزل معاناتهم عن طبيعة البنيات الطبقية السائدة، وبالتالي لا نتوهم ولا نوهم العمال بإمكانية تحقيق كل مطامحهم في ظل الرأسمالية القائمة على الاستغلال و ليس على الحقوق، مما يقتضي النضال من أجل التغيير الجدري وبناء مجتمع بديل خالي من الاستغلال. وهي عملية طويلة الأمد تحتل فيها الطبقة العاملة موقع القيادة عبر أداتها السياسية المستقلة. المتجلية في بناء حزب الطبقة العاملة، وهي عملية تدمج التكوين النقابي والسياسي وتستوعب الواقع المرير بأماكن الإنتاج وعلى صعيد المجتمع وتطوير أساليب النضال من أجل تحسين الظروف المادية والمعنوية للعمال في المدى القريب ومن أجل بناء المجتمع المنشود في المدى البعيد.

كشفت أزمة النقل الحضري بوجدة في تطبيق قانون الشغل بالنسبة لعمال شركة موبيليس ديف، في عدم انخداعهم بديمقراطية الواجهة التي تطبل لها الدعاية الرسمية وبالوعود الانتخابية التي تحاول استبلادهم، و تطور وعيهم السياسي بانحياز المجلس الجماعي لرب شركة النقل الحضري، وذلك بعدم إدراج ملفهم بدورات شهر فبراير أو عقد دورة استثنائية لتسليط الضوء على كيفية التوقيع على كناش التحملات في عهد المجلس الجماعي السابق و ومن جهة أخرى، فإن المعارك التي يخوضونها حول مطالبهم النقابية المحددة، تجعلهم لا يواجهون رب المعمل وحده، بل يكتشفون أنهم يواجهون تحالفا واسعا يضم باقي أرباب المعامل والسلطة المحلية ومختلف أجهزة القمع وتواطؤ جهاز تفتيش الشغل والقضاء والصحافة الرأسمالية...، مما يساهم في رفع الوعي السياسي للعمال والعاملات الذين يقتنعون أكثر فأكثر أن الدولة غير محايدة وأن مطامحهم لن تتحقق كلها في ظل البنيات الطبقية الحالية. ومما يفند ذلك هو ما القرار الذي اتخذه باشا مدينة وجدة يوم الأربعاء 19 مارس 2025، وهو قرار المنع بالتظاهر والتجمهر بالطريق العام رقم 2025/1. هذا القرار الذي سيؤدي إلى المزيد من الاحتقان الاجتماعي ،إذا استمرت الدولة في اتخاذ قرارات منحازة لرب العمل دون مراعاة الأوضاع الاجتماعية للعمال، كل ذلك غير كاف لاكتساب العمال والعاملات للوعي الطبقي في غياب أداتهم السياسية المستقلة ومع استمرار المعيقات الذاتية الموضوعية التي تواجه العمل النقابي حاليا.

بوسماحة بهلول

احتجاجا على الطرد التعسفي ومحاربة العمل النقابي
عمال المناولة يواصلون اضرابهم المفتوح

يواصل المكتب النقابي لعمال المناولة بمجلس جهة الشرق إضرابه المفتوح لليوم السابع عشر، مؤكدين على تشبثهم بحقوقهم العادلة ورفضهم لكل أشكال التضييق والتمييز النقابي.

يأتي هذا الإضراب في ظل استمرار التضييق على أعضاء المكتب النقابي واستهدافهم بسبب انتمائهم النقابي وممارستهم لحقهم المشروع في الدفاع عن حقوق العمال وصون مكتسباتهم، وعلى رأسهم الكاتب العام للمكتب.

هؤلاء المناضلون الشرفاء، المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، هذه المركزية النقابية العريقة التي تعد أقدم وأعرق تنظيم نقابي بالمغرب منذ تأسيسها في 20 مارس 1955، يجسدون روح النضال المسؤول من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، نندد بالطرد التعسفي الذي طال ثلاثة عمال من أصل 24 عاملاً في الشركة، بسبب نشاطهم النقابي المشروع. حيث فوجئ العمال، بتاريخ 1 يناير 2025، بقرار توقيفهم الصادر عن المسؤول المكلف بتدبير الصفقة في الشركة الجديدة «SO-GESTRAD»، دون تقديم أي مبررات قانونية واضحة. ويُشار إلى أن هذا المسؤول تربطه علاقة قرابة عائلية بمسؤول مصلحة الصفقات بالمجلس، مما يثير شبهة استغلال النفوذ والمحسوبية.

وتعتبر النقابة أن هذا القرار غير قانوني وبشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق الدستورية المتعلقة بالعمل النقابي. وتزداد خطورة هذا الوضع مع استبدال العمال المفصولين بثلاثة آخرين تجمعهم علاقات قرابة مباشرة مع مسؤول مصلحة الصفقات والمسؤول المكلف بتدبير الصفقة في الشركة الجديدة، حيث تم توظيف شقيق مسؤول مصلحة الصفقات بأحد ملحقات المجلس، بالإضافة إلى نسيب المسؤول المكلف بتدبير الصفقة داخل مجلس الجهة.

بناءً على ما سبق، نوجه التساؤلات التالية إلى رئيس مجلس جهة الشرق:

. ما هي الإجراءات التي ستُتخذ لفتح تحقيق نزيه وشفاف حول هذه التجاوزات وضمان إنصاف العمال المفصولين؟

. كيف يبرر المجلس استبدال العمال المفصولين بأشخاص تجمعهم علاقات قرابة بمسؤول مصلحة الصفقات؟

. ما هي التدابير المزمع اتخاذها لإعادة العمال إلى مناصبهم، خاصة أنهم يتمتعون بخبرة مهنية طويلة في خدمة المجلس؟

إن استمرار هذا الوضع دون تدخل عاجل لإنصاف العمال المفصولين وإعادة الاعتبار لهم، يعد ضرباً صارخاً للحريات النقابية وحقوق العمال، وهو ما يفرض على جميع الجهات المعنية تحمل مسؤولياتها في وضع حد لهذه التجاوزات وضمان بيئة عمل تحترم القوانين والحقوق المشروعة.

نقابي ا م ش

تقرير حول الندوة الصحفية للإتحاد المحلب لنقابات وجدة أنجاد حول أزمة النقل الحصري بوجدة

عقد الإتحاد المحلي لنقابات وجدة-أنجاد مساء السبت 22 مارس 2025 ندوة صحفية ، سلط الضوء فيها على مستجدات المعركة البطولية لعمال و مستخدمي شركة النقل موبيليس ديف بوجدة ،بحضور ممثلي منابر إعلامية و هيآت سياسية وحقوقية ونقابية و عمال الشركة.

استعرض خلالها الكاتب الوطني للاتحاد النقابي للنقل الطرقي و عضو الاتحاد المحلي السيد عزيز داودي كرونولوجيا أزمة النقل الحضري بوجدة ، منذ تفويت صفقة تدبير النقل الحضري لشركة موبيليس ديف سنة 2016 إلى حدود يوم 22 مارس 2025 ، و ما تخللها من احتجاجات ، ونزاعات قضائيةأصدرت فيها أحكام لصالح 43 عاملا بالحكم النافذ التي لم تنفذ ، مذكرا بعدم أداء مستحقات العمال من التغطية الصحية رغم أن المشغل يقتطعها للعمال من أجورهم و لم يسوي وضعيتهم لدى الصندوق الوطني الضمان الإجتماعي لمدة طويلة ، لكن النقطة التي أفاضت الكأس و هي عدم أداء أجور العمال ابتداء من شهر يناير 2025 الذي دفع العمال بتنفيذ إضراب إنذاري يوم 17 يناير 2025 ، و بعده إضراب لمدة يومين 05 و 06 فبراير 2025 ،تلاه إضراب لمدة ثلاثة أيام -11 12و 23 فبراير حيث صعد رب الشركة من هجومه على العمال وبدأ في إرسال استدعاءات متعلقة بالفصل 62 من مدونة الشغل و الإستماع إليهم و فصلهم من العمل ، ورفع شكايات كيدية ضدهم ، الأمر ألدي أدى للإستماع إليهم من طرف الشرة القضائية و إنجاز محاضر لهم بتهم تتعلق بعرقلة حرية العمل و .... دخل العمال و المستخدمون في إضراب مفتوح ابتداء من الإثنين17 فبراير 2025 ، و بعد سلسلة من المسيرات والوقفات الاحتجاجية و الإعتصامات التي نظمها العمالمؤازرين من الإتحادات المحلية و الجامعات الوطنية بالجهة الشرقية و هيآت ديمقراطية سياسية و حقوقية ونقابية ، إلى أن أصدر باشا مدينة وجدة بلاغا يوم 19 مارس 2025 يمنع فيه العمال من الإحتجاج أمام مقر الشركة بالحي الصناعي ، ونظرا لتنظيم مقابلتين المنتخب الوطني لكرة القدم يومي 21 و 25 مارس 2025 بمدينة وجدة ، تمت دعوة نقابة الإتحاد المغربي للشغل للقاء كل من رئيس قسم الشؤون الداخلية بولاية الجهة يوم الخميس 20مارس2025 الذي تعهد فيه بالتهيئ لعقد لقاء موسع بين جميع الأطراف تحت إسراف السيد الوالي . و رئيس جماعة وجدة يوم الجمعة 21 مارس2025 الدي تم تبليغه احتجاجهم ، و عبرهم عن إلتزامات مستقبلية مرتبطة عن الصفقة المقبلة .أما بخصوص تساؤلات ممثلي المنابر الإعلامية و خاصة السؤال المتعلق بمواصلة الإضراب إذا لم تتم الإستجابة لمطالب العمال ، فكانت الإجابة هيئ مواصلة النضال حتى تحقيق مطالبهم .

بوسماحة بهلول

النزاع الاجتماعي لعمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك إلى أين؟

علال الجديد

يحل اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس من كل عام، محملا بشعارات براقة تدعو الى المساواة ،والتمكين، ورفع الظلم عن النساء ،لكن الواقع يكشف تناقضا حادا بين ما يرفع من شعارات وما تعيشه المرأة من معاناة واضطهاد. ففي مختلف بقاع العالم ، هناك نساء تدركن أن الحقوق لا تمنح بل تنتزع وتقاومن بكرامة ضد القهر والظلم. وهذا حال عاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس المغرب.

فبحلول اليوم العالمي للمرأة لهذه السنة ،تكون عاملات سيكوم / سيكوميك قد قضين في الشارع زهاء أربع سنوات ، وثمان شهور من الاعتصام المفتوح بجنبات المؤسسة الفندقية الريف بحمرية مكناس التي تعود ملكيتها لصاحب شركة النسيج الذي نصب عليهن باعتماد الفصل 19 من مدونة الشغل ضمن مخطط محبوك وبتواطؤ الجميع، لتصفية الشركة.

فرغم كل الاجتماعات التي جمعت كل أطراف هذا النزاع والموثقة في محاضر، إلا أن الباطرونا تتنصل كل مرة من التزاماتها ، ليرفع هذا الملف الى وزارة التشغيل إلا أن ذلك بقي حبيس الرفوف . ما دفع بالعاملات لخوض عدة أشكال نضالية(وقفات،مسيرات، اعتصامات ونداءات) من أجل مطالبهن المشروعة. ومنذ 12 يوليوز الماضي وهن يرابطن أمام الفندق في وضع مأساوي وغير انساني مكذبا بذلك شعار الدولة الاجتماعية.

فرغم كل المحاولات لصدهن عن المطالبة بحقوقهن وتفكيك وحدتهن وتكسير

شوكتهن (طرد مكتبهم النقابي وتسجيل شكاوي كيدية ضد عدد من العاملات وضد مكتبهم النقابي ،وشكاوي السلطات المحلية وشكاوي صاحب المؤسسة الفندقية مكان الاعتصام منها ما حكم ومنها ما يزال يتداول في ردهات المحكمة)، إلا أن ذلك لم يثنيهن عن مواصلة النضال والصمود واستطعن ابقاء شعلة المعركة متقدة وفضحن الباطرونا المحلية التي استغلت قوتهن ومجهودهن لمراكمة الربح تلو الربح لأكثر من 40 سنة وتحاول الأن التخلص منهن بالتحايل على القانون . وبفضل صمودهن الاسطوري ،توسعت دائرة التضامن والدعم وخرجت عدة أصوات تطالب بإنصافهن وايجاد حل لإنهاء هذه المأساة الاجتماعية.

إلا أنه رغم كل هذا الزخم النضالي وهذا الدعم وهذا التضامن لم يرق بعد الى درجة الضغط على الجهات المسؤولة للجلوس الى طاولة الحوار وايجاد حلول جذرية لإنهاء هذا النزاع الذي عمر طويلا وهذا في حد ذاته جزء من عدم حلحلة هذا الملف.

فهذا الصمود الأسطوري وهذا النضال المتواصل لعمال وعاملات سيكوم / سيكوميك ،يقابله صمت مريب وأذان صماء من طرف السلطات والحكومة مما أصبح معه السؤال التالي مشروعا. من هي الجهات التي من مصلحتها ايدامة هذا الوضع؟ لماذا السكوت على هذه المأساة الاجتماعية ؟

نساء فقدن مورد رزقهن، افرغن من منازلهن لعدم قدرتهن على تسديد الاقساط البنكية، عدد من العمال والعاملات أصبن بأمراض مزمنة (السكري، السرطان ،شلل نصفي ووفيات و....).

أكيد أن البرجوازيات تتضامن فيما بينها وتسعى للحفاظ على سيطرتها ومصالحها. لهذا كانت المنظمات والنقابات العمالية هدفا لها لتكسير شوكتها وتدمير قدراتها وتحويلها لأدوات تخدم أجندتها. فالبيروقراطية النقابية المحلية لها دور كبير في تعطيل حل هذا النزاع بالتخلي عن العاملات في ظرف جد صعب. كما أن التراجع الكبير للفعل التضامني لجزء كبير من القوى السياسية بالمدينة ساهم في استمرار الوضع على حاله.

ألهذا الحد يعتبر هذا النزاع الاجتماعي معقدا؟ أليس للحكومة من بدائل بصفتها المؤهلة للتدخل لحل هذا النزاع؟ أم أنها تتماشى مع مخطط التصفية والإجهاز على حقوق العمال والعاملات؟ ألم يكن حري بها محاسبة أولئك الذين استغلوا ثقة العمال والعاملات والنصب عليهم والدفع بالشركة الى الإفلاس، وبالتالي تشريد أزيد من 550 عامل وعاملة وتركهم يواجهون ويلات الحياة القاسية ؟

ألم يكن حري بالمكتب التنفيذي لكدش تصحيح الوضع والضغط على الحكومة لإنهاء هذا النزاع وإنهاء مأساة منخرطيها ؟

أسئلة عديدة تطرح .إلا أن الأكيد هو أن العاملات مصممات ،بمعية زملائهن ،على مواصلة معركة الكرامة الى حين تحقيق المطالب. وما ضاع حق من وراءه مطالب.

وجدة:

عمال المناولة بمجلس الجهة يواصلون إضرابهم المفتوح

منذ يوم الخميس 6 مارس 2025، يواصل المكتب النقابي لعمال المناولة بمجلس جهة الشرق إضرابه المفتوح، الذي دخل يومه التاسع عشر، احتجاجاً على التضييق الممنهج الذي يتعرض له العمال وأعضاء المكتب النقابي بسبب انتمائهم وممارستهم لحقهم المشروع في الدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتهم، وعلى رأسهم الكاتب العام للمكتب.

ويخوض هؤلاء العمال، المنضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، نضالهم بكل مسؤولية، في ظل استمرار الطرد التعسفي الذي طال ثلاثة عمال من أصل 24 عاملاً بالشركة بسبب نشاطهم النقابي، إذ تفاجأوا بتاريخ 1 يناير 2025 بقرار توقيفهم الصادر عن المسؤول المكلف بتدبير الصفقة في الشركة الجديدة «SOGESTRAD»، دون أي مبرر قانوني واضح. ويزداد هذا القرار تعسفاً في ظل ما يطرحه من شبهات حول استغلال النفوذ والمحسوبية، خاصة وأن المسؤول المعني تربطه علاقة قرابة بمسؤول مصلحة الصفقات بالمجلس.

ويزداد الوضع خطورة مع تعويض العمال المفصولين بثلاثة آخرين تجمعهم صلة قرابة مباشرة مع مسؤولي الصفقات، حيث تم توظيف شقيق مسؤول مصلحة الصفقات في إحدى ملحقات المجلس، بالإضافة إلى نسيب المسؤول المكلف بتدبير

الصفقة داخل مجلس الجهة، وهو ما يشكل خرقاً صارخاً لمبادئ تكافؤ الفرص واحترام الحقوق الشغلية.

ولا تقتصر معاناة العمال على الطرد التعسفي، بل امتدت إلى حرمانهم من أجورهم منذ 1 يناير 2025، أي ما مجموعه 84 يوماً بدون أجر أو تغطية صحية، منها 19 يوماً في الإضراب المفتوح، وهو ما جعلهم وأسرهم يعيشون أوضاعاً اجتماعية مأساوية، خصوصاً أمام ارتفاع تكاليف المعيشة في هذا الشهر الفضيل، وحرمانهم من اقتناء مستلزمات عيد الفطر، مما أدى إلى تراكم الديون عليهم وزاد من معاناتهم. إن فرض هذا الواقع المجحف على العمال وأسرهم يعد أقصى درجات الحكرة والظلم الاجتماعي، ولا يمكن السكوت عنه بأي شكل من الأشكال.

وبناءً عليه، يوجه المكتب النقابي التساؤلات التالية إلى رئيس مجلس جهة الشرق:

. ما هي التدابير المزمع اتخاذها لفتح تحقيق نزيه وشفاف حول هذه التجاوزات وإنصاف العمال المفصولين؟

. كيف يبرر المجلس استبدال العمال المطرودين بأشخاص تجمعهم علاقات قرابة بمسؤولي الصفقات؟

. ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإعادة العمال إلى مناصبهم، خاصة أنهم راكموا خبرة طويلة في خدمة المجلس؟

وفي ظل هذا الوضع غير المقبول، يطالب المكتب النقابي الجهات الوصية على القطاع بالتدخل العاجل لإلزام الشركة بإرجاع العمال المطرودين قبل حلول عيد الفطر، تفادياً لمزيد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرارهم وأسرهم. إن أي تأخير في معالجة هذا الملف يُعد مساهمة في شرعنة الظلم والتمييز النقابي، وهو ما يستوجب موقفاً حازماً من كافة الجهات المعنية لحماية حقوق العمال وضمان بيئة عمل قائمة على العدل واحترام القوانين.

نقابي امش

مقاربة حقوقية لملامح بعض الأوضاع بمنطقة إنزكان أيت ملول (الجزء 4/2)

صادق المغرب على العديد من العهود والاتفاقيات والقرارات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان، غير أن إعمالها على صعيد البلاد يعيش على إيقاع الانتهاكات والخروقات. ولعل ما تعيشه منطقة انزكان ايت ملول من أوضاع متردية على صعيد الحقوق والحريات سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو البيئي إلا صورة معبرة عن تلك الانتهاكات والخروقات. وإليكم مقالا يتناول بعض من عناصر المقاربة الحقوقية لتلك الاوضاع والذي ينشر بالجريدة في 4 أجزاء.

الهاشمي كبدة (*)

صادق المغرب على العديد من العهود والاتفاقيات والقرارات والبروتوكولات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان، غير أن إعمالها على صعيد البلاد بما يكفل الحريات العامة والفردية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية يعيش على إيقاع الانتهاكات والخروقات. ولعل ما تعيشه منطقة انزكان ايت ملول من أوضاع متردية على صعيد الحقوق والحريات سواء في شقها المدني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو البيئي، إلا صورة معبرة عن تلك الانتهاكات والخروقات. ننشر الجزء 4/2 من مقالا يتناول بعض من عناصر المقاربة الحقوقية لتلك الأوضاع.

ب) التربية والتكوين:

موطن بالنطاق الترابي لعمالة إنزان أيت ملول العديد من مؤسسات التعليم العمومي، غير أن الخدمات التي تقدمها لفائدة الساكنة المدرسية والطلابية تشوبها اختلالات بنيوية، ففضاءات التعليم الأولي العمومي وخدمات المربيات والمربين غير معممة على العديد من الأحياء والمداشر مما يحرم الطفلات والأطفال من الفترة العمرية 4 – 6 سنوات من حقهن/هم في التربية والتعليم لاسيما المنحدرات والمنحدرين من أصول اجتماعية هشة، ومن تمة إجبار أسرهن/هم على التوجه إلى خدمات مؤسسات التربية والتعليم الخصوصي أو الكتاتيب القرآنية.

أما المتمدرسات والمتمدرسون في التعليم الابتدائي والثانوي العمومي، فبعضهم لازال يتابع دراسته في حجرات من البناء المفكك المكونة مواده من الحرير الصخري المسرطن، وأغلبهم يعيش على إيقاع الاكتظاظ بالقاعات الدراسية إذ يتجاوز معدل التلاميذ بالقسم الأربعين 40 مما يعيق تصريف الأنشطة الصفية بالشكل المنهاجي الذي يتيح لساكنة القسم إمكانيات اكتساب الكفايات اللازمة.

ومن جملة معيقات العملية التربوية التعليمية بتلك المؤسسات أوضاعها المادية، والخصاص في اللازم من منتسبات ومنتسبي هيئة التدريس والوسائل التعليمية، وبالنسبة للمواد العلمية التجريبية يغيب عنها التفويج وتفتقر المختبرات إلى التجهيزات والمواد المخبرية مما يحرم المتعلمات والمتعلمين من الأشغال التطبيقية، ولم تعمم خدمات الإخصائيين/ت التربويين والاجتماعيين مما يتعذر معه مواكبة الساكنة المدرسية التي تعيش صعوبات الاندماج في الوسط المدرسي أو أوضاع اجتماعية ونفسية معيقة. ناهيك عن ضعف خدمات التوجيه التربوي بالنظر لعدم تعميم فضاءات هذا التخصص التربوي على المؤسسات التعليمية المعنية وبالنظر لقلة أطره بالمقارنة مع الساكنة المدرسية المفترض تأطيرها، وناهيك عن ضعف التأطير والمواكبة بالنظر لقلة منتسبات ومنتسبي هيئة التفتيش بالمقارنة مع أعداد المنتميات والمنتمين إلى هيئة التربية والتعليم،... وجدير بالإشارة أن ضمن مخرجات تلك المؤسسات التعليمية العديد من المنقطعات والمنقطعين والمفصولات والمفصولين عن الدراسة وهذا يعد ضربا في الصميم للحق في التعليم.

ويطال هذا الضرب أيضا ضحايا الأمية إذ المراكز المفتوحة لاستدراك إمكانيات التعلم في إطار محاربة الأمية غير معممة في المجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، وحتى الموطنة فيه لا تستهدف إلا بعض من المواطنات ليستمر حرمان العديد من أولئك الضحايا من الحق في التعليم.

أما بشأن تصريف الحق في التعليم العالي بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، فقد وطن قطب جامعي يشمل كلية الآداب والفنون، كلية العلوم وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن تقديم خدماته تعتريه إكراهات جمة، فعدد الطالبات والطلبة المستفيدات والمستفيدين من تلك الخدمات يتجاوز بكثير طاقته الاستعابية مما يشكل ضغطا على بنياته لاسيما المدرجات وقاعات الأعمال التوجيهية وقاعات الأشغال التطبيقية، والتأطير الطلابي يعاني من الضعف مما ينعكس سلبا على جودة التعليم والتكوين، والهدر الجامعي المرتفع ملازم لمخرجاته، ناهيك عن أزمة النقل والإيواء التي تؤرق مضجع أسر الطالبات والطلبة وتستنزف إمكانياتها المالية لاسيما المنحدرة من أصول اجتماعية هشة.

> **من جملة معيقات العملية التربوية التعليمية بتلك المؤسسات أوضاعها المادية، والخصاص في اللازم من منتسبات ومنتسبي هيئة التدريس والوسائل التعليمية، وبالنسبة للمواد العلمية التجريبية يغيب عنها التفويج وتفتقر المختبرات إلى التجهيزات والمواد المخبرية مما يحرم المتعلمات والمتعلمين من الأشغال التطبيقية،**

وعلى ضوء عناصر التشخيص أعلاه، يبدو جليا أن الاكتظاظ وأمراض أخرى هيكيلية ومزمنة تنخر البنيات المادية والبشرية والخدماتية والتأطيرية لقطاع التربية والتعليم بالمجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول تشكل عوائق لا تكفل إعمال الحق في التعليم وفق المعايير الدولية. وحري بالذكر أن تلك الإكراهات هي نتاج السياسات التي تنتهجها الدولة المغربية في قطاع التربية والتكوين والتي ترمي إلى تأزيم أوضاعه ومن تمة فرض خوصصته وتفويته والقضاء على مجانيته وطابعه العمومي وبالتالي حرمان بنات وأبناء الطبقات الشعبية من التعليم. وهذا ما يتنافى ومنطوق المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنطوق المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل، كما يتنافى والمقتضيات ذات الصلة بإكفال الحق في التعليم الواردة في دستور الدولة المغربية لسنة 2011، وفي القانون المتعلق بإلزامية التعليم الأساسي والقانون الإطار الخاص بالتربية والتكوين والبحث العلمي والقانون المتعلق بالنظام الأساسي للتعليم الأولي، والقانون المنظم للتعليم العالي.

ج) – السكن:

يتواجد بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول بنيات سكنية متنوعة يمكن إجمالها في السكن القصديري والمباني من الطوب والمنازل من الخرسانة المسلحة والعمارات، وكل نوع يعيش اختلالات في تصريف الحق في السكن اللائق. فمواد تشييد سكنيات النوع الأول لا تقي من البرد ولا من الحر ولا من المطر، وتنعدم فيها شروط التهوية والإضاءة اللازمتين، وتفتقر للمرافق الصحية الملائمة وتحرم من الربط بشبكات الماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي مع انتفاء معايير المساحة والمرافق والتصاميم المفروضة في السكن اللائق. ومباني النوع الثاني عتيقة التأسيس، بنيت جدرناها بالطوب والطين وشيدت أسقفها بالطين وأعمدة الخشب، ومنها الآيل للانهيار وهذا ما يشكل خطرا على حياة قاطناتها وقاطنيها، إضافة إلى افتقارها لمراحيض وحمامات تستجيب لشروط الصحة السليمة. والنوع الثالث ينقسم إلى شطرين: وطنت بنايات الشطر الأول في عقارات لم تخضع لإجراءات التهيئة والتعمير حيث عمد مالكوها ومالكاتها إنشائها في غياب تراخيص البناء التي تمنحها مصالح الجماعات الترابية وفي غياب التصاميم المعمارية وتصاميم الخرسانة المسلحة مما يحتمل انتفاء امتلاكها شروط السكن اللائق، وفي الغالب يطال الحيف ساكنة هذه المباني حيث الحرمان من خدمات الربط بشبكات الماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي، وجراء انعدام الشبكة الأخيرة تصرف المياه العادمة الناجمة عن تنظيف البيوت وغسل الأواني وتصبين الملابس إلى الازقة لتشكل مجاري وبرك آسنة تنبعث منها روائح كريهة تزكم الانفاس وتعشش فيها الحشرات والجراثيم تتولد جرائها الأمراض والأوبئة، وشيدت أبنية الشطر الثاني في عقارات خضعت لمقتضيات قانون التهيئة والتعمير حيث الحصول على رخص السكن بعد التقدم بشهادة انتهاء أشغال البناء وفق التصاميم المعمارية وتصاميم الخرسانة المسلحة المعتمدة لدى المصالح المختصة للجماعات الترابية. اما النوع الرابع فهو شقق سكنية في عمارات من خمسة طوابق على الأكثر أغلبها موجه للسكن الاقتصادي، ومن معاناة قاطناته وقاطنيه البرد شتاء والحرارة صيفا وافتقار الجدران والأسقف لعوازل الصوت، وضيق المساحة والحرمان من خدمات المصاعد ومشاكل تدبير الملكية المشتركة...

إضافة إلى المشاكل المرصودة أعلاه، فإن تصريف الحق في السكن وفق المعايير الدولية بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول يعاني من خروقات أخرى فلازالت العديد من الأحياء السكنية تفتقر إلى الشبكة الطرقية (القليعة، التمسية، أولاد داحو، ...)، وحرمت ساكنة العديد من العمارات والتجزئات السكنية من خدمات المرافق الاجتماعية والإدارية (مؤسسات تعليمية، دور الأحياء، دور الثقافة، مراكز صحية، فضاءات خضراء، مكاتب البريد والاتصالات، مراكز الأمن، ...) ومن خدمات النقل العمومي (الطاكسيات، خطوط النقل الحضري، النقل المزدوج،...). كما يكابد المواطنات والمواطنين الراغبات والراغبين في بناء مساكن أو اقتناء بقعة أرضية صالحة للبناء أو تملك بناية سكنية أو الإيواء بسكن عن طريق الكراء معاناة جمة من تجلياتها: الفساد الإداري والمضاربات العقارية، وعوائق الدعم المالي، واحتمالات التعرض للنصب من طرف مسؤولي الوداديات والتعاونيات والمنعشين العقاريين المحتالين، والارتفاع المهول في أثمان العقار وفي السومة الكرائية، وارتفاع رسوم رخص البناء والرسوم الجبائية وأتعاب المهندسين المعماريين ومكاتب الدراسات وارتفاع أثمان مواد البناء وأتعاب المقاولين والحرفيين في مجال البناء وارتفاع رسوم الربط بشبكات الماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي... كما يقاسي المواطنون والمواطنات في وضعية صعبة (حالات التشرد، أطفال الشوارع، المفرغات والمفرغين من السكن قسرا، حالات المرضى العقليين والنفسيين...) مأساة الحرمان من الإيواء في مأوى لائقة.

وبقراءة تركيبية في عناصر التشخيص للمشاكل الحائلة دون إعمال الحق في السكن الكفيل للكرامة الإنسانية بالمجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول. يخلص إلى أنها ناجمة عن السياسات العمومية التي تنتهجها الدولة المغربية في قطاع الإسكان. ومن جملة تجلياتها غياب قانون تنظيمي للتمتع بالحق في السكن ونصوصه التطبيقية، تعقيد مساطر بناء أو اقتناء سكن، مشاكل الدعم المالي للشرائح الاجتماعية المحرومة من السكن، غياب تقييم مخططات وبرامج الدولة في مجالي السكنى والتعمير، غياب مراقبة الوكالات والهيئات والمؤسسات والشركات المتدخلة في مجالي السكنى والتعمير، غياب محاسبة مسؤوليها، تحفيز وتشجيع لوبي العقار على مزيد من الاحتكار والمضاربة بإعفائه من الضرائب والرسوم الجبائية وبتمكينه من أملاك الدولة وأراضي المياه والغابات وأراضي الجموع والملك البحري بأثمنة بخسة والتستر عن خروقاته لاسيما مخالفة ضوابط دفاتر التحملات للمشاريع الإسكانية واستعمال أساليب السوق السوداء في بيع شقق السكن الاقتصادي...

وعليه، فأوضاع تصريف الحق في السكن اللائق بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول تتنافى ومنطوق المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنطوق المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقتضيات التعليق العام رقم 4 ذات العلاقة بالحق في السكن الكفيل للكرامة الإنسانية والصادر عن اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتنافى ومنطوق المادة 31 من دستور الدولة المغربية لسنة 2011.

الحق في الأرض بين إستراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

(الجزء السادس)

بالميلودي الكبير

اعتذار للقراء وللجريدة: هذا الجزء السادس من المقال سبق أن تم نشره في العدد 593 بتاريخ 20 فبراير 2025. نعيد نشره في هذا العدد لتصحيح خطأ ورد في تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة «صخرة الدجاجة» التي كانت محطة أو إقامة مؤقتة للسلطان عبد العزيز لحركته أو، بعبارة أخرى، للغارة على القبائل المتمردة على «حكمه». فبعد إعادة القراءة في بعض الأجزاء من كتاب Au Seuil du Maroc moderne لصاحبه Frédéric Weisberger ، كشاهد عيان نقل لنا ما يزعم أن عايشه من أحداث دامية جرت سنة 1897، وجدت أن «صخرة الدجاجة» لا تقع على ضفاف واد المالح على بعد 30 كلم من تارودات جنوب البلاد، كما دلني عليها خطأ الذكاء الاصطناعي حين اعتمدت عليه في تحديد المكان، بل الصحيح أنها تقع في منطقة تادلة. وعليه وجب تصحيح الخطأ وإعادة النشر لأهمية معرفة القبائل والمناطق التي كانت عرضة للأفعال الإجرامية الوحشية التي كان يقوم بها النظام المخزني ضد السكان الأصليين وكل من يعيش في حضنهم وجميع من انسجم مع عاداتهم وتقاليدهم ونمط عيشهم.

تناول الجزء الأول من هذا المقال مسألة القائدية وكيف لم يستطع المخزن، في المراحل الأولى من صراعه مع القبائل، تدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الجماعي الذي بناه الأمازيغ في بلادهم (العدد 578)؛

وتعرض الجزء الثاني لقضية الاستعانة بالقوى الأجنبية للهيمنة عبر اتفاقيات دولية، حيث أشرنا إلى اتفاقية مدريد1880 (العدد580)؛

فيما خصصنا الجزء الثالث لاتفاقية الجزيرة الخضراء 1906، التي أنهت الصراع القائم بين القوى الاستعمارية، وخاصة بين فرنسا من جهة، وألمانيا وانجلترا من جهة ثانية، حول تثبيت من له الأفضلية في وضع اليد على المغرب (العدد 582)؛

وتناول الجزء الرابع قضية معاهدة الحماية، التي تم توقيعها من طرف السلطان عبد الحفيظ، بتاريخ 30 مارس 1912، بمدينة فاس. كما وقف على انفجار الأوضاع في مختلف مناطق البلاد رفضا لما يحاك ضد الشعب عبر هذه الاتفاقيات والمعاهدات. وأكدنا في نفس الجزءعلى ما سببه وجود الشرطة الأجنبية في الموانئ الوطنية، وفي عاصمة العلويين آنذاك مدينة فاس، وهو ما أثارحفيظة سكانها وزوارها من القبائل المجاورة، وكيف شكلت أخبار توقيع عهد الحماية « القشة التي قسمت ظهر البعير»، ووضعت حدا للعمل بالتوقيعات السريةعلى المعاهدات بين المخزن والقوى الاستعمارية (العدد 585)،

أما في الجزء الخامسفتطرقنا، كتتمة لبداية أحداث المقاومة التي صاحبت التوقيع على عهد «الحماية»، إلى سياسة الجنرالاليوطي، وكيف هاجمت القبائل الشرطة الفرنسية القائمة بحماية السلطان بمدينة فاس، وكيف حاصرتها من شرقها وشمالها مباشرة في مساء نفس اليوم الذي وصل فيه إلى العاصمة واستقباله من طرف السلطان. وقد أشرنا في هذا الجزء إلى الشهادة التي أدلى بها الجنرال نفسه في رسالة وجهها الى أخته أياما قليلة بعد ثورة أو انتفاضة فاس، والتي اعترف فيها بالخسائر الكبيرة في صفوف جيشه دون أن يعطي أي إحصاء حولها.كما أشرنا في الفقرة الأخيرة إلى سياسة التهدئة التي دعا لها الجنرال، وهو الذي تم تسميته بالمقيم العام في بلاد المغرب. وتشير العديد من المراجع، ومنها رسائله أو ما نشرته من تسمي نفسها ب «لجنة أفريقيا الفرنسية» تحت عنوان «التهدئة بالمغرب ما بين سنة 1907 و1934» (LA PACIFICATION AU MAROC 1907-1934)،إلى أنه كان يردد جملا جعلها البعض، ممن اقتنعوا بسياسته، بمثابة مبادئ. ومن بين هذه المقولات، على سبيل المثال لا الحصر:» الحد من استعمال القوة واعتماد الإقناع أمر ضروري للسيطرة وتحقيق الأهداف»، أو قوله «أعطوني طبيبا أعيد لكم ثلاث كتائب»...؛ وذلك للرد على بعض القادة من الفرنسيين الذين كانوا يستعجلون أنفسهم للسيطرة على الأرض ونهب الثروات دون أن يدركوا أن المغرب كان عصيا على استقرار القوى المستعمرة (بكسر الميم الثانية) في أرضه، وأن طبيعة نمط أنتاجه، المبني على الجماعة، يختلف عن طبيعة الأنظمة التي غزتها القوى الغربية من قبل.

ماذا تعني هذه السياسة؟ وماهي جدورها وأصولها؟ هذا ما سأحاول تناوله، في هذا الجزء السادس، حسب المراجع التي اطلعت على ما توفر لي منها.

المقصود بسياسة التهدئة التي استعملها مهندسو الاستعمار وكان الجنرال اليوطي يجهر بها، وباختصار شديد،هو أن استعمال القوة العسكرية في مواجهة القبائل لن تجدي نفعا ولن تحقق انتصارا. هم يعرفون جيدا، عبر جواسيسهم التي اخترقت البلاد بمساعدة من المخزن المركزي وبتعاون مع أجهزته، أن كل الاتفاقات والمعاهدات لم تنفذ على أرض الواقعتماما (أنظر مضامين بعض الاتفاقيات في الأجزاء السابقة وخاصةاتفاقيات مدريد 1880 ومعاهدة الخزيرات 1906)؛ كما يدركون، كامل الإدراك، أن المخزن لا سلطة له على أغلب القبائل، على طول البلاد وعرضها، بل مطلعون على كل التفاصيل التي تدل على أنه في صراع دائم معها. ورغم كل الإعانات المادية والمعنوية، وعلى الرغم من المساعدات المدنية والعسكرية، التي تقدمها القوى الاستعمارية «للسلطة» المخزنية، لم تستطع بسط هيمنتها على النحو الذي كانت تسعى إليه القوى الاستعمارية. هذا فضلا على أنهم كانوايعرفون، بكل التفاصيل المملة،الفظاعاتوالجرائم التي يرتكبها المخزن في حق القبائل التي كانت ترفض الخضوع لسلطته؛ وأنه مع كل الآلام والمعاناة الذي كان يسببها ذلك لم ترض، جموع القبائل، بالذلوالخنوع.

هذه الجرائم، يصفهاالطبيب الفرنسي Frédéric Weisberger،وهو جاسوس لايخامرني الشك في ذلك، الذي دخل إلى المغرب، سنة 1896، عبر ميناء الدار البيضاء قادما إليها من طنجة متنكرا في لبوس الباحث عن العمل. وبعد أن استطاع التسلل إلى مربع المخزن المركزي، حين أتيحت له الفرصة لتقديم العلاج للصدر الأعظم أحمد بن موسى الشرقي البخاري، المعروف ب با حماد، عندما ألم به المرض وهو صحبة السلطان عبد العزيز في إحدى»الحركات» بمنطقة «صخرة الدجاجة» المحسوبة على منطقة تادلة والتي كانت تقطنها قبائل، يقول بعض المؤرخون، إما من أصول عربية أو أمازيغية عربت، كما أن في المنطقة قبائل أخرى حافظت على طابعها الأمازيغي. ويمكن ذكر جزء من هذه القبائل ك: ورديغة، وبنو خريان، وبنو زمور، والسماعلة، وبنو عامر، وبنو موسى بوادي زم وأبي الجعد ودار ولد زيدوح، وأيت الربع، وأيت سري، وأيت عطا أومالو، وأيت بوزيد، وأيت عياض وأيت أعتاب ....(مقال منشور في مجلة أسيناك للأستاذة حليمة الناجي والأستاذ ابراهيم بدوي؛ تحت عنوان «جوانب من تاريخ وآثار مدينة بني ملال ومجال تادلا». أسوق هذه القبائل من أجل، من جهة، حفظ جزء من الذاكرة ومن جهة أخرى تمكين القارئ من الاطلاع على جزء من الجرائم ضد الإنسانية التي تم ارتكابها، ليس فقط في الفترة المرتبطة بأحداث النصف الثاني من نهاية القرن التاسع عشر ولكن قرون من الزمن كان المخزن يحاول التغول والسيطرة على القبائل التي كانت ترفض النظام الفردي لصالح النظام الجماعي.

يقول، فريدريك ويسبرجر Frédéric Weisberger، في كتابه «على عتبة المغرب الحديث» Au Seuil du Maroc Moderne(Ed. La Porte)(ترجمة عبد الرحيم حزل؛ دار النشر الأمان)، كشاهد عيان كان حاضرا في المخيم الخاص بحركة «صخرة الدجاجة»، أنه رأى وعاين جيوش السلطان، تعود من الغزوات على القبائل بعدد لا يحصى من السجناء ومحملة برؤوس الآدميين؛ حيث يتم تكبيل السجناء بالسلاسل وهم عراة حفاة،ويتركون ليبيتوافي الخلاء تحت رحمة البرد القارس ووسط الأوحال؛ علما أن الشاهد/الكاتب وصل إلى عين المكان في دجنبر من سنة 1897. وأما مصير الرؤوس الآدمية المفصولة عن جسدها فكانت تملح (برفع التاء)، من طرف مختصين من اليهود، قبل بعثها إلى القبائل المتمردة لترهيبهاوتهييئ الأجواء لتركيعها.

كان الكولونيل ليوطي، وهو لازال حينها في جنوب وهران بالجزائر، على علم بتفاصيل الأحداث في المغرب ومتابع للمواجهات والصدامات الكثيرة التي وقعت في كل من الدار البيضاء/الشاوية سنة 1907،والمواجهة البطولية التي أبانت عليها قبائل أيت النير(الحاجب) وأكوراي في يونيو 1911،والتي كبدت القوات الفرنسية خسائر كبيرة بشهادة الغازي نفسه، وما يعادلها من الخسائر التي حصدتها القوات الفرنسية أثناء ثورة فاس «الدامية»...وقبل هذه وتلك، عرف الريف انتفاضات واسعة سنوات 1863، 1866، 1871، 1883، 1893 و1898 ضد القوى الاستعمارية التي كانت تتنافس على إخضاعه لتبعيتها؛علما أن الريف هو آخر منطقة في بلاد المغرب يمكن للمخزن أن يدعي بسط سيطرته عليه، بل أنه كان يعتقد ويؤمن، أيما إيمان، بأن كل هجوم خارجي على الريف له فضل عليه؛من حيث، أولا، تركيع وتطويع أهل الشمال عموما وإذلال أمازيغ الريف خصوصا؛ومن حيث، ثانيا،كسر أنفتهموإضعافنزوعهم نحو الحرية وميلهم إلى الاستقلال عن سلطة المخزن.

وفي خضم الصراعات القائمةبين القبائل من جهةوالمخزنوحلفائه الأجانب من جهة أخرى، والمحتدمة من شمال المغرب إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، تحضرنا، شهادة الأستاذة زكية داوود على سلوك وتصرفات المخزن،في كتابها «عبد الكريم، ملحمة من ذهب ودم» Abdelkarim. Une épopée d'or et de) sang. E.Seguier)، أن المخزن، استثمرشعور الوطنية الحية التي تميز الريفيين،فتآمر ضدهم بالتحالف معالقوى الأجنبية «لصرف غرائزهم الحربيةعنه وتوجيهها نحو الخارج». ولكن كان لأحداث الريف ما بين سنة 1863 و1898، وخاصة واقعة قتل إحدى جنرالات اسبانيا سنة 1893، (كان لهذه الانتفاضات)وقع عكسي على خدعة المخزن و»تشطانيته وتحراميات»؛ فعوض بقائه مستريحا في منصة الفرجة، تنوب عليه القوى الاستعمارية في سفك دماء أهل الريف، فرضت عليه القوى الأجنبية تنفيذ التزاماته الاتفاقية والتقيد ببنودها وأمرته بالتحرك لقمع «الانتفاضة»ووضع حد لتمرد «رعاياه» في الريف.ومن أجل ذلك أمر السلطان،وبتعليمات استخباراتية أجنبية، الإعلان عن أجرأة بعض العقوبات ومنها: اعتقال 200 شخص من ممثلي العائلات من قبيلة بني أوريـاغل، وسجن عائلة عبد الكريموكلعائلة الخمليشي التي كانت تقود ثورة في مليلية ضد 20.000 من الجنود الاسبان (زاكية داوود، صفحة 34 من المرجع السابق).

السلطان عبد العزيز إلى جانب لعبته المفضلة.

إذن،فسياسة التهدئة أسلوب وخياروبديل فرضه الواقع الذي ينطق باستحالة السيطرة على الأرض بالقوة العسكرية، مهما بلغ عدد أفرادها أو تطور عتادها وتقنياتها. كما أن قطع الرؤوس،والاعتقالات،وممارسة التعذيب،وهدم المنازل،وقتل الأطفال والنساءوالشيوخوإحراق المحاصيل وسلب الممتلكات، لن يفي بالغرض: وهو التمكينللاستعمار.

فهل اتفاقية 30 مارس 1912 استعمار أم حماية؟

يتبع.

× كان يرى بلاد المغرب، ولماذا فشل في تطبيق إستراتيجيته التي اتبعها وهو العسكري الذي استفاد من تجربة كبيرة في إرساء المستعمرات الفرنسية من طونكين، المتاخمة للحدود مع الصين، وبعدها مدغشقر، ثم إلى جنوب وهران بالجزائر قبل أن يدخل إلى المغرب كأول مقيم عام فرنسي (العدد 587).

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

الملف

■ العدد : 598
■ من 27 مارس الى 2 أبريل 2025

07

annahjad@gmail.com

واقع العمل النقابي في ظل تصاعد الهجوم النيوليبرالي

تلعب النقابة دورا تنظيميا محوريا في مجال الصراع الطبقي، وهي كذلك وعاء تنظيميا للنضالات العمالية الاقتصادية كلما كانت ذات مطالب مادية وشغلية مباشرة. إلا أنها غير كافية في قيادة وتأطير الصراع الطبقي، لاعتبار أن النضال من أجل التغيير الثوري، الوطني الديمقراطي الشعبي، لا يستقيم إلا إذا اتخذ بعده السياسي بقيادة التنظيم المسقل للطبقة العاملة القادر على تأطيرها لخوض النضال والمرافعة السياسيين لتحقيق ذلك.

في هذا الملف نحاول مقاربة وضع العمل النقابي ومتطلبات التغيير في ظل مشهد يتسم بالتشتت والبلقنة مما يفوت على الطبقة العاملة المغربية فرصة النضال الوحدوي في أفق الوحدة التنظيمية الكفيلة بأن تجعلها قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها وتجاوز واقعها المتأزم.

أسئلة العمل النقابي والتجذر وسط الطبقة العاملة ومهام بناء الحزب البروليتاري

إ.ج

في الإشكالية:

يطرح الشيوعيون عامة وفي بلادنا المهمة المركزية على عاتقهم وهي التجذر وسط العمال والكادحين إدراكا منهم لكون:

• العمال هم الطرف النقيض في علاقات الإنتاج وبالتالي يشكلون القوة الضاربة لمقاومة الاستغلال الرأسمالي وما يصاحبه من ديكتاتورية الطبقة البورجوازية الصلبة أو الناعمة.

• الكادحون وهم أيضا يقومون بأنشطة بشرية واقتصادية واجتماعية أو هم مقصيون من العمل كقيمة اجتماعية لكنهم يعيشون حياة الفقر والبؤس والتهميش والاقصاء، ولهم مصلحة في التغيير الثوري للنظام الرأسمالي.

• يشكل العمال والكادحون بمختلف فئاتهم الأغلبية الساحقة من التركيب الديمغرافي للمجتمع الرأسمالي في المركز والأطراف، لكنهم يصبحون أقلية سياسية في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لسببين على الأقل:

• ليسوا منظمين سياسيا في حزب يمثلهم إيديولوجيا وسياسيا (معضلة الاغتراب السياسي والتبعية لأحزاب البورجوازية أو لأحزاب الطبقات الوسطى)

• أدوات الدفاع الذاتي (النقابات والجمعيات) التي تمثلهم وعلى رأسها النقابات تكتفي في أحسن الأحوال بمقاومة الرأسمالية ولا تخلق أي تفصل بين مقاومة الرأسمالية (بقيادة النقابات) والقضاء على الرأسمالية (بقيادة حزب العمال والكادحين الغائب أو الضعيف)

ولهذا إذا كان العمال والكادحون سيقومون بأنفسهم بمهام التغيير الثوري، فإن ذلك لن يتأتى إلا بتحررهم من السيطرة السياسية من قيود الفكر البورجوازي الهجين وتنظيمهم سياسيا بشكل مستقل عن الطبقات البورجوازية المسيطرة..

إن من يقوم بهذه المهمة (تحرير العمال فكريا وسياسيا) هو بالضبط الحزب العمالي (الحزب مدرسة الفكر العمالي) كما أن أدوات الدفاع الذاتي التي يتواجد بها العمال والكادحون وفي مقدمتها النقابات المناضلة عليها أن تقوم بهذا الدور وإن بأشكال وأدوات مختلفة.

وللإمساك بالأسئلة الجوهرية المطروحة على العلاقة بين «الحزب» و «النقابة» في المغرب من منظور اشتراكي ماركسي علينا طرح الأسئلة التالية:

ما هي الاتجاهات الرئيسية المهيمنة داخل الحركة العمالية-النقابية؟ وما هو موقع الماركسيين من أزمة الحركة النقابية؟ وما هي الاتجاهات الخاطئة المطلوب تجنبها في أوساط النضال النقابي؟

منذ نشأة الحركة العمالية النقابية المغربية نجدها قد خضعت لتأثير التيارات السياسية والإيديولوجية التالية:

• الشيوعيون المتأثرين بالشيوعية الأوروبية إلى حدود الأربعينات من القرن 20 (ك.ع.ش / C.G.T ثم الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب U.G.S.C.M)

•الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المركب الانتماء الإيديولوجي (الوطنية والتقدمية) إلى حدود أواخر الخمسينات (عمل داخل إ.م.ش /U.M.T) و بعد ذلك في الستينات والسبعينات خاض الصراع بين الجناح التقدمي (إ.و..ق.ش) والنقابية الخبزية (قيادة المحجوب بن الصديق)كتوجه سائد داخل إ.م.ش و كتعبير إيديولوجي بورجوازي لإبعاد الحركة العمالية عن الوعي/ التنظيم الاشتراكي .

• بناء الأذرع النقابية وتتمثل في الجامعات المستقلة عن النقابة الأم (إ.م.ش) والمشكلة من النقابة الوطنية للبريد والنقابة الوطنية للتعليم التابعين ل إ.و.ق.ش.

• بناء النقابة الحزبية (وضعية ك.د.ش) المهيمن عليها من طرف أحزاب السوسيال – ديمقراط (الاتحاد الاشتراكي في البداية ثم المؤتمر الوطني الاتحادي منذ أواخر التسعينات) .

• النقابات التي أسست خصيصا لبلقنة الحركة العمالية وإخضاع جزء منها للأحزاب البورجوازية الهجينة أغلبها في إطار الهيكلة الطبقية المخزنية المتجددة ومنها:

– «الاتحاد العام للشغالين بالمغرب « UGTM الذي أسسه حزب الاستقلال سنة 1960

– «اتحاد نقابات العمال الأحرار» الذي أسسته الحركة الشعبية سنة 1963

– «الاتحاد النقابي للقوات العمالية» أسسته جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (F.D.I.C) أسنة 1963

– «الاتحاد الوطني للشغل» الذي أسسته الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية لعراب القصر عبد الكريم الخطيب سنة 1973 ، الذي سيحتوي اسلاميي العدالة و التنمية في التسعينات .

–الفيدرالية الديمقراطية للشغل (FDT)من طرف الاتجاه اليميني داخل الاتحاد الاشتراكي سنة 2003، ثم «المنظمة الديمقراطية للشغل» التي ستنفصل عن ف.د.ش ...وأخريات...

لقد كانت الحركة الماركسية اللينينية منذ نشأتها مدركة لما يعتمل من مخططات طبقية لتفكيك الوحدة التنظيمية و الفكرية للطبقة العاملة الصاعدة والمناضلة في ظل ميول عامة اشتراكية في العالم (عدد المنخرطين في إ.م.ش في الخمسينات يتجاوز 600.000 عامل/ة) كما كانت على معرفة بطبيعة الاتجاهات البيروقراطية المهيمنة التي تجيد تحييد الطبقة العاملة عن الصراع السياسي (إ.م.ش) ، أو الحركة الاتحادية التقدمية (خليط إيديولوجي مع هيمنة خط السوسيال ديمقراط)التي تريد بناء الذراع النقابي لاستخدامه في مقاومة بعض سياسات النظام (كدش) ، لهذا ركز الماركسيون على التموقع في توجيه نضالهم النقابي في كلا المركزيتين الرئيسيتين والمنبثقتين من نضال الشعب المغربي وطبقته العاملة ضد الاستعمار المباشر ثم ضد الاستعمار الجديد ووكلائه، وذلك بهدف توحيد الطبقة العاملة تنظيميا وكفاحيا وربط مقاومتها لاستغلال النظام الرأسمالي التبعي بمهام المشروع المجتمعي الديمقراطي الشعبي بالآفاق الاشتراكية والشيوعية .

لقد أدى دخول قوى الاسلام السياسي العمل السياسي في سياق الحرب الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي وتنظيماته خلال نصف القرن الأخير إلى تأثير هذا الفكر على جزء من الطبقة العاملة والطبقات الوسطى وخصوصا في وسط الموظفين.

في القضايا والمعضلات الكبرى:

• سيادة الموجة الليبرالية المتوحشة اقتصاديا والفاشية سياسيا التي تعمل على ضرب الاستقرار في الشغل والحقوق المكتسبة للطبقة العاملة الديمقراطية أو الاجتماعية (تفكيك الوظيفة العمومية -الخوصصة المتنامية – تغيير مفهوم العمل وإدخال الهشاشة وعدم الاستقرار والعمل عن بعد – ضرب الحقوق الشغلية وفي مقدمتها الحق في الاضراب – ضرب مكتسبات التقاعد – تغيير قوانين الشغل لصالح الباطرونا بدعوى المرونة...)

• توحيد الحركة النقابية وتنظيماتها على أسس ديمقراطية كفاحية جديدة

• جعل النقابة في خدمة الطبقة العاملة ومقاومة النزعة البورجوازية لاستخدامها

• جعل العلاقة بين الحزب (التعبير السياسي عن مصالح الطبقة العاملة والكادحين) والنقابة علاقة تمفصل جدلي ومحاربة النزعة الاستقلالية المتطرفة (النقابة الخبزية) التي تتستر ورائها البورجوازية أو روافدها للهيمنة على فكر العمال.

• الاقتصادوية المهيمنة والتي تنظر للنقابة من عين المصالح الآنية (النقابة الخبزية) والتي تنتهي بالتموقع في صف استخدام الطبقة العاملة وتشكيل ارستقراطية نقابية رافضة لتسييس الطبقة العاملة لأن في تسييسها ووعيها لذاتها بالضبط نهاية.

• تسييس الطبقة العاملة وتثقيفها بالفكر الاشتراكي كمهمة للحزب ولأعضاء الحزب داخل النقابة وكمهمة للنقابة العمالية المناضلة كذلك.

• نزعة التقوقع داخل الوظيفة العمومية (الشريحة في مقابل الطبقة) أو داخل فئة منها وإنتاج ثقافة لا ماركسية تؤيد التقوقع داخل (النقابة /الفئة بدل النقابة/الطبقة)

• التيه المصاحب للعمل الفئوي بين التقديس (النقابة/الفئة) والتدنيس (النقابة البيروقراطية) او الهجوم عامة على العمل النقابي بدل التعامل معه بروح جدلية مناضلة، فالحركات الفئوية (بدون تقديس) هي نتاج سيادة فكر النقابة البيروقراطية الغير مكافحة والغير منفتحة على الطاقات الخلاقة للجماهير العمالية والموظفين أو لانحباس مطالب لشرائح منها . وبالمقابل فإن النضال الفئوي رغم دوره التعبوي حول مطالب محدودة فهو لا يمكن أن يغير موازين القوة لوحده أو حتى يحقق المكتسبات بدون العمق الجماهيري والعمل الوحدوي ومساهمة الحركة النقابية.

• استنزاف الطلائع النقابية في العمل الخدماتي الإداري اليومي الغير عقلاني في الكثير من الأحيان.

• بروز مناضلين نقابيين يرفضون الانضباط لقواعد عمل التوجه التقدمي الديمقراطي الكفاحي الاستراتيجية حين تتعارض مع طموحاتهم النقابية بدعوى معرفتهم الدقيقة لتفاصيل وتناقضات العمل النقابي، وابتعادهم عن العمل المنظم والمنتظم درءا للالتزامات الجماعية والمحاسبة، وتوظيف الحزب في بعض المناسبات التي يقتضيها التموقع النقابي.

• غياب ثقافة الانضباط والتسابق للتموقع في الإطارات الجماهيرية بدون أية مردودية سياسية تنظيمية لصالح الطبقة العاملة وبناء حزبها المستقل مما يسهل إمكانية إعادة تدوير الأرستقراطية النقابية لصالح التوجه البيروقراطي وضخها بأطر جديدة.

• وحدانية التنظيم النقابي كرؤية ميتافيزيقية وليس كوحدة للوعي الطبقي والرهان الأحادي على عامل التراكم والزمن (النضال الصبور للتوجه التقدمي الديمقراطي) في تغيير موازين القوة داخل الحركة النقابية وهياكلها التنظيمية بدون الأخذ بعين الاعتبار اشتغال البيروقراطيات النقابية السياسي والمنظم كذلك على استقطاب الأطر النقابية الديمقراطية وتحويلها إلى أرستقراطيات نقابية ريعية وفاسدة بدورها مما يقوي في كل مرة التوجه البيروقراطي ، أو في المقابل تلاحظ النزوع الانقسامي المتسرع (التلويح بالبديل النقابي/الذراع النقابي) عند كل منعرج أو او صراع أو هزيمة تنظيمية أو نقابية بدون عمق فكري وسياسي بروليتاري مدروس.

• التجريبية في إنتاج التصورات النقابية بدل الرجوع للتجارب والأدبيات الماركسية – اللينينية ولتجارب الحركة العمالية العالمية وأعطابها .

• ضعف جماهيرية العمل النقابي (ضعف الانخراط)

• ضعف التأطير السياسي للجيش الاحتياطي من العمال

• غياب دمقرطة التنظيمات النقابية (الخلود في المناصب وتمديد ولايات القيادات)

في المهام :

– إن معضلة الحركة النقابية هي معضلة سياسية بامتياز، فغياب الحزب البروليتاري أحد أوجهها البارزة مما يجعل مهمة بناء الحركة النقابية الديمقراطية التقدمية المناضلة والموحدة وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة مهمتين في مسار واحد.

– إن هيمنة العمالة الطبقية على القيادات النقابية يطرح مهمة استقلالية الحركة النقابية عن الفكر البورجوازي وتنظيماته.

– الأرستقراطية النقابية وارستقراطيات العمل الجماهيري ورم في التنظيمات التقدمية، حيث تتشكل لوبيات في التنظيمات النقابية وفي الإطارات الجماهيرية تتعامل مع المشروع المجتمعي والمشروع السياسي من منطلق المنفعة الذاتية وليس خدمة المشروع، مما يوفر قاعدة اجتماعية من الأطر السهلة التبقرط والانقياد .

– إن بناء توجه نقابي ديمقراطي تقدمي كفاحي بأرضية موجهة قادر على المفصلة الجدلية بين النضال الصبور التراكمي داخل المركزيات الأساسية القائمة و المرتبط ببوصلة بناء الحزب البروليتاري، وليس بوهم المعرفة التجريبية المتعالية (لينين أكبر منظر للحركة النقابية لم يكن قياديا نقابيا) ،وفي نفس الوقت إطلاق الديناميات النضالية العمالية والانخراط فيها على مستوى جميع الجبهات والفئات.

– التركيز على مبدأ الوحدة النضالية الميدانية والعمل على التوحيد التنظيمي كلما أمكن ذلك، وحدة لا تكبل الطاقات النضالية والكفاحية للطبقة العاملة أو لفئات منها بل تدفعها نحو الأعلى.

– تربية الكوادر النقابية للحزب تربية ماركسية -اشتراكية عمالية والاستفادة من مختلف التجارب التنظيمية النوعية للحركة العمالية والالتزام بالخطط والتكتيكات الجماعية.

– تشجيع الكفاحية وسط الفئات (الغير القابلة بالإنتظارية) ومفصلة نضالاتها مع مختلف مستويات النضال العمالي – الجماهيري سياسيا وثقافيا وفكريا.

– الانخراط في الحركات والنضالات الاجتماعية من خارج الحركة النقابية كذلك وتأطيرها

– التعريف بهوية مشروع حزب الطبقة العاملة الفكرية والسياسية.

20-03-2025

آليات اشتغال البيروقراطية النقابية وسؤال ما العمل؟

عبد السلام العسال

يعاني العمل النقابي في بلادنا من عدة أعطاب هيكلية تجعله يراوح مكانه الهش في معادلة الصراع الطبقي ببلادنا، حيث يتم إبعاد وتحييد الطبقة العاملة عن الانخراط الواعي والمنظم سواء في النضال العام ضد الفساد والاستبداد والتغول المخزني، أو في النضال الخاص ضد ما تتعرض له من استغلال واستعباد في مواقع العمل في المعامل والشركات والضيعات الفلاحية، وبسبب هذه الأعطاب وكثرتها وتنوعها لم تستطع الحركة النقابية ممارسة الصراع ضد الباطرونا والنظام المخزني حاميها، بما يخدم مصلحة الطبقة العاملة في نيل حقوقها وصيانة مكتسباتها وتقوية وتوحيد صفوفها، كما أنها لم تستطع فرض ذاتها كأداة للنضال الديمقراطي على الواجهة الاجتماعية.
يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على أحد أهم هذه الأعطاب التي تعيق أي عمل نقابي مكافح، وهو عطب سيطرة البيروقراطية على النقابة، التي حولتها من مؤسسة وإطار لممارسة العمل النقابي الديمقراطي إلى ما يشبه ملكية خاصة تعود بالنفع والمصلحة على البيروقراطية، عوض أن تكون إطارا جماهيريا مناضلا ومفتوحا أمام جميع الأجيرات والأجراء والموظفات والموظفين وفي مقدمتهن/م المناضلون/ات الديمقراطيون/ات المخلصون/ات لمصالح ومطامح الطبقة العاملة، ويهدف المقال من خلال تناول هذا الموضوع إلى الوقوف، باختصار، على مفهوم البيروقراطية النقابية، وتحليل آليات اشتغالها لإحكام سيطرتها على النقابة وتحويلها إلى أداة لاستخدام الطبقة العاملة عوض خدمتها، وينتهي المقال بطرح سؤال ما العمل أمام هذا الوضع وتقديم عناصر بعض الأجوبة لمواجهته.

مفهوم البيروقراطية النقابية:

هي توجه فكري، استئصالي، انفرادي، مصلحي ولا ديمقراطي، يتجسد بشكل واضح في سلوك فوقي ممنهج تنهجه فئة متنفذة داخل النقابة، يتغذى بقرارات فردية لزعيم أوحد يضع نفسه فوق القوانين الجاري بها العمل داخل النقابة (قوانين معطلة)، وتتسم هذه القرارات بمعاداتها لكل عمل ديمقراطي قاعدي، ولأي توجه ديمقراطي داخل النقابة، ويهدف هذا السلوك، أساسا، إلى خدمة مصالح تلك الفئة في ارتباطها مع الباطرونا ومع أجهزة النظام المخزني التي توفر لها الحماية من أية متابعات أو مساءلة قانونية خاصة فيما يتعلق بمسؤوليتها عن الاختلالات والاختلاسات المالية التي تعج بها النقابة، وحتى عن خرقها للقوانين المنظمة للعمل النقابي بما في ذلك القوانين الداخلية للنقابة نفسها.

في بعض آليات اشتغال البيروقراطية النقابية:

لتأمين سيطرتها على المركزية النقابية وفروعها، تشتغل البيروقراطية وطنيا ومحليا بعدة آليات، لا يسمح حجم هذا المقال باستعراضها وتحليلها كاملة، ولهذا نبسط منها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

– تعطيل عمل الأجهزة التقريرية والتنفيذية: في ظاهر الأشياء وسطحيتها، تشكل البيروقراطية عدة أجهزة تقريرية وتنفيذية (مركزيا: الأجهزة الوطنية: اللجنة الإدارية أو المركزية، المكتب الجامعي أو الوطني أو المركزي، الأجهزة القطاعية حسب نوع النقابات المنضوية تحت لواء المركزية النقابية، ومحليا المكاتب الإقليمية وغيرها..)، أما في جوهر الممارسة النقابية، فإن هذه الأجهزة تبقى شكلية وصورية ولا تقوم بأي دور تنظيمي و/أو نضالي على الإطلاق، ولا يمكنها أن تتحرك إلا إذا طلب منها، بإملاءات وتعليمات فوقية وخارج الضوابط والقوانين التنظيمية، اتخاذ موقف ما لدعم البيروقراطية في قضية ما، وبالتالي تبقى هذه الأجهزة معطلة عن العمل، عن سبق إصرار وتخطيط، وفي أحسن الأحوال يتم تحويلها إلى غرفة لتسجيل المواقف المطلوبة منها لغايات تخدم البيروقراطية وأهدافها الذاتية، ولا تسلم من هذا التعطيل المؤتمرات الوطنية التي تنعقد غالبا خارج المواعيد المحددة لها طبقا لقوانين المنظمة النقابية، وحتى حين انعقادها فإنها تلتئم بناء على مقاسات ومرامي وأهداف البيروقراطية المتنفذة.

– تغييب القواعد عن صناعة القرار: في ترابط مع تعطيلها لعمل الأجهزة التقريرية والتنفيذية، تقوم البيروقراطية بتغييب القواعد عن المشاركة والمساهمة في صناعة القرارات لما فيه مصلحة الطبقة العاملة، فهي تتعامل مع القواعد باعتبارها أدوات لتنمية مالية النقابة عوض أن تكون فعاليات مناضلة لتقوية النضال النقابي والدفاع عن الطبقة العاملة، كما تعمل على استخدامها، عند الحاجة، في التجييش لعقد المؤتمرات أو المحطات الانتخابية (اللجن الإدارية، الانتخابات التشريعية أو غيرها) لخدمة مصالحها الخاصة وفق خطة مدروسة، وتسعى البيروقراطية عبر تغييب القواعد إلى تأمين بسط نفوذها الوحيد على النقابة واستبعاد أية منافسة على العضوية في الأجهزة أو على صناعة القرارات المتعلقة بمصالح الطبقة العاملة.

– معاداة التوجهات الديمقراطية داخل النقابة: تعتبر البيروقراطية أن عدوها الأوحد الذي يهدد فعليا مصالحها الذاتية، ليس هو النظام المخزني ولا هو البورجوازية الهجينة ولا هو الإمبريالية وأنظمتها الرأسمالية، بل هو التوجهات الديمقراطية التي تتبلور داخل النقابة والتي يشكلها مناضلون/ات ديمقراطيون/ات مؤمنون/ات بأن الدور الحقيقي للنقابة هو الدفاع عن المصالح المادية والاجتماعية والديمقراطية للطبقة العاملة، ويسعون/ين من خلال النضال النقابي إلى خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، واللذين/ اللواتي لا يدخرون/ يدخرن أي جهد من أجل تكريس النضال النقابي الديمقراطي وتقعيده على أساس مبادئ جوهرية هي من صلبه بحيث لا يمكن تصور وجوده بدون وجودها في قلبه، ومن بينها مبدأ التضامن العمالي، ومبدأ الوحدة النضالية و/ أو النقابية، ومبدأ الديمقراطية في مختلف تجلياتها (المشاركة في التسيير وفي اتخاذ القرارات وفي بناء الهياكل والتواجد فيها من طرف القواعد...)، ومبدأ الاستقلالية عن الباطرونا والدولة والأحزاب السياسية، فلا يمكن الحديث عن نقابة ديمقراطية دون أن تكون مستقلة في صنع قراراتها السيادية التي تضع مصلحة الطبقة العاملة فوق كل اعتبار، ومبدأ التقدمية الذي هو صمام أمان لحماية النقابة من السقوط في براثين الفكر الرجعي المعادي للنضال الديمقراطي بشكل عام وفي قلبه النضال النقابي الديمقراطي، ولأن البيروقراطية تدرك أن التأسيس لعمل نقابي مبني على هذه المبادئ يهددها في مصالحها الانتفاعية الذاتية، ولأنها تدرك أن التوجهات الديمقراطية وحدها من تحمل هم بناء العمل النقابي على هذه المبدئ، فهي تعمل على محاربتها بلا هوادة، وتتخذ كل ما بوسعها من قرارات وإجراءات لإبعادها من النقابة وخاصة من الأجهزة، بدء بمحاصرتها والتضييق عليها ومرورا بالتحريض والتجييش ضدها ووصولا إلى محاولة استئصالها بصفة نهائية من التواجد داخل النقابة وهياكلها (على شكليتها)، وطبيعي أن تستهدف البيروقراطية كل من تعتبره رأس حربة هذه التوجهات، أي رموز وقادة النضال النقابي التقدمي والديمقراطي، فتتخذ في حقهم قرارات الطرد التعسفي أو المنع من حضور المحطات التنظيمية الكبيرة خارج أية ضوابط أو قوانين أو أعراف أو أخلاق نضالية، ولعل منع الرفاق عبدالحميد أمين، محمد هاكاش، عبد الرحيم هندوف وبوبكر الدريدي من المشاركة في المؤتمر الأخير للاتحاد المغربي للشغل لمظهر بارز لتوضيح ذلك، وقد وقع ذلك تماما بنفس الأشكال التي تتخذ فيها الباطرونا قرارات الطرد التعسفي في حق العاملات والعمال كلما فكرن وفكروا في الانتماء النقابي لحماية حقوقهن/م والدفاع عنها، ذلك لأن بيروقراطية (امش) تعتبر أن هؤلاء الرفاق الأربعة هم قادة التوجه الديمقراطي المتبلور – رغما عن البيروقراطية – داخل (امش) والذي تجسده الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي.

– التقرب من الباطرونا ومن الأجهزة المخزنية ومن الأحزاب الرجعية: لا تجد البيروقراطية أي حرج ولا تدخر أي جهد للتقرب من الباطرونا ومن الأجهزة المخزنية ومن بعض الأحزاب الرجعية (لنتذكر حضور مريم بنصالح كأحد رموز البورجوازية، وقادة بعض الأحزاب الرجعية في المؤتمر ما قبل الأخير امش، ودعوة البيروقراطية العمال إلى التصويت على حزب أخنوش في الانتخابات الأخيرة)، لما في ذلك من خدمات متبادلة للمصالح، فالبيروقراطية تحرص على ضمان «السلم الاجتماعي» وإبعاد الطبقة العاملة عن النضال القوي من أجل حقوقها ومكتسباتها وفي ذلك خدمة للباطرونا التي يفسح لها المجال واسعا لتكثيف استغلال واضطهاد العاملات والعمال، وفيه أيضا خدمة للنظام المخزني وللتكتل الطبقي السائد الذي يستفيد من ضعف النضال النقابي ومن «السلم الاجتماعي» المضمون بيروقراطيا، لمواصلة هجومه الممنهج على حقوق الشعب المغربي بصفة عامة وحقوق الطبقة العاملة بصفة خاصة، وفي مقابل ذلك فإن البيروقراطية تستفيد من خدمات جمة سواء من طرف الباطرونا (الهدايا والتمويلات..) أو من طرف النظام المخزني (السكوت والتفرج على وضعية الريع النقابي وتعطيل القوانين الداخلية، ولجم النضالات العمالية..).

سؤال ما العمل؟

أمام هذا الوضع الذي يتم إعادة إنتاجه باستمرار، حيث أن الخاسر الأكبر منه هو الشعب المغربي الكادح عموما والطبقة العاملة خصوصا، فإن سؤال ما العمل؟ يطرح نفسه بقوة من أجل إيجاد الأجوبة العملية لمواجهة الواقع النقابي المأزوم والذي تلعب فيه البيروقراطية الدور الرئيسي باعتبارها المتحكمة في كل دواليب النقابة مركزيا وجهويا ومحليا، فما العمل للتصدي للبيروقراطية بكل حمولتها الفكرية المعادية للنضال النقابي الديمقراطي وبكل ممارساتها المعرقلة لأي فعل نقابي تقدمي؟ وما العمل لبناء نقابة ديمقراطية، تقدمية، مستقلة، جماهيرية، متضامنة وموحدة؟

أعتقد أن مواجهة البيروقراطية بشكل ناجع بما يؤدي إلى بناء فعل نقابي موحد متضامن ومكافح تتطلب توفير مجموعة من الشروط الذاتية تحديدا، (الشروط الموضوعية موجودا أصلا)، وفي مقدمتها، على الأقل:

– توحيد وتظافر جهود جميع المناضلين/ات النقابيين/ات التقدميين/ات لتشكيل تيار تقدمي واسع الامتداد تنظيميا، أفقيا وعموديا، داخل المركزيتين النقابيتين (امش وكدش)، وخلق آليات وأنوية مركزية وجهوية ومحلية للتشاور والنقاش والتنسيق من أجل توحيد المعارك النقابية والمساهمة في تقويتها في أفق توحيد النضال النقابي ككل؛

– تحمل القوى الديمقراطية وخاصة السياسية منها مسؤولياتها التاريخية في دعم نضالات الطبقة العاملة، والمساهمة في تقوية التيار التقدمي داخلها، سواء من خلال التواجد الميداني لمناضلاتها ومناضليها في النقابة، أو من خلال توفير كل أشكال الدعم السياسي له عبر الندوات الفكرية والبيانات السياسية وغيرها؛

– إعادة بناء الجبهة الاجتماعية المغربية على أسس النضال الوحدوي المشترك على قاعدة برنامج عمل حد أدنى كوحد، على أن يكون التيار النقابي التقدمي أحد مكوناتها الأساسية إلى جانب باقي القوى الديمقراطية وخاصة السياسية منها؛

– تكثيف الجهود من طرف المناضلين/ات الماركسيين/ات عموما للمساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات كأداة ثورية للنضال الثوري من أجل تغيير ميزان القوى في مختلف جبهات النضال لصالح الطبقة العاملة بما في ذلك داخل المركزيات النقابية التي يجب أن تتحول إلى أدوات للنضال النقابي التقدمي لخدمة الطبقة العاملة.

القنيطرة بتاريخ 20 مارس 2025

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تدعو لمواصلة النضال ضد قانون الاضراب

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تطالب بالتنفيذ التام لالتزامات وزير الفلاحة

– تدعو لمواصلة النضال ضد القانون التكبيلي للإضراب حتى إسقاطه.

– تطالب بالتنفيذ التام لالتزامات وزير الفلاحة.

– وتؤكد دعمها لمطالب ولنضالات مختلف الفئات، قطاعيا ووطنيا، وتدعو للعمل على توحيدها.

عقدت الكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي اجتماعها الأسبوعي يوم الثلاثاء 18 مارس 2025، وكان مناسبة لتدارس مضامين التقرير العام والتقارير التكميلية حول النشاط النقابي للجامعة وتنظيماتها الموازية واستحضار دلالات الذكرى السبعون لتأسيس مركزيتنا الاتحاد المغربي للشغل، وفي ختام هذا الاجتماع فإن الكتابة التنفيذية للجامعة تبلغ شغيلة قطاع الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات التقديرات والمواقف التالية:

1. تثمن نتائج لقاء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والمدير العام للوكالة الوطنية للمياه والغابات، خاصة فيما يتعلق بتمديد إلحاق مستخدمي الوكالة لغاية تعديل النظام الأساسي؛

2. تشدد على وجوب تفعيل الاتفاق القاضي بعقد اللقاء الثلاثي بين جامعتنا ووزير الفلاحة والوزير المنتدب لدى وزيرة المالية، المكلف بالميزانية، لإخراج النظام الأساسي لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والنظام الأساسي للمكتب الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، فضلا عن تنزيل باقي الالتزامات ذات الأثر المالي التي تم الاتفاق بشأنها في جولة الحوار الاجتماعي القطاعي بتاريخ 07 فبراير 2025؛

3. تدعو لتجويد خدمات مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية للعاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري –قطاع الفلاحة– للرقي بمستواها وتحقيق المساواة بين المركز والجهات وبين المؤسسات المنخرطة، وضمان التواصل مع الموظفين والمستخدمين المنخرطين بخصوص الخدمات التي تقدمها المؤسسة، إضافة إلى إخراج قانون إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛

4. تدعو مدراء المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي إلى فتح واستئناف أوراش تعديل الأنظمة الأساسية الخاصة بمستخدمات ومستخدمي المؤسستين، تنزيلا للاتفاقات المبرمة مع وزارة الفلاحة وفتح الحوار في باقي الملفات العالقة، والتعجيل بعقد اللقاء الثلاثي بين جامعتنا ومديرتي الموارد البشرية والمالية بخصوص تعديل النظام الأساسي لشغيلة الغرف الفلاحية؛

5. تدعو جميع مناضلات ومناضلي الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في كافة الفروع الجامعية والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية والفئوية إلى استئناف وتكثيف ورشي التنظيم والتكوين في خدمة أهداف المخطط الاستراتيجي لجامعتنا، كما تدعو الكتاب العامون وأمناء مال الفروع الجامعية إلى المشاركة في الملتقى الوطني للفروع المقرر عقده يوم الخميس 10 أبريل 2025 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط؛

6. تثمن مخرجات اجتماع اللجنة الإدارية لشبيبة القطاع الفلاحي وتعلن دعمها ومواكبتها للتحضيرات الجارية بهدف إنجاح المؤتمر الوطني الخامس المقرر عقده في 31 ماي 2025، كما تثمن نجاح الأنشطة المخلدة لليوم العالمي للنضال من أجل حقوق المرأة التي نظمها تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي والتنظيم القطاع لنساء المحافظة العقارية؛

7. تجدد تضامنها مع إخواننا الموظفين المتابعين ظلما وعدوانا بالمديرية الإقليمية للفلاحة ببنسليمان وتطالب مجددا وزارة الفلاحة بتحمل مسؤولياتها كاملة في هذا الملف، بما يضع حدا نهائيا لمتابعة إخواننا، والعمل على توفير الحماية القانونية للموظفين والمستخدمين خلال مزاولتهم لمهامهم؛

8. تجدد موقفها الثابت من القانون التكبيلي للإضراب وتدعو إلى مواصلة وتوحيد النضال والاحتجاج حتى اسقاطه؛

9. تعبر عن تضامنها المطلق واللامشروط مع عمال ومستخدمي شركة موبيليس بوجدة ضحايا تعنت الباطرونا وقمع وتواطئ السلطات، كما تشيد بحجم التضامن الذي حظيت به قضيتهم العادلة والمشروعة وتعلن استعدادها للمشاركة وطنيا وجهويا في كل المبادرات النضالية الداعمة لهم التي سيتم الإعلان عنها مستقبلا؛

10. تعبر عن مساندتها لمطالب ونضالات المتصرفين والمهندسين والتقنيين والدكاترة والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين وتدعو للعمل على توحيدها؛

11. تجدد إدانتها للعدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني واستمراره في الإبادة الجماعية بحق العزل من الأطفال والنساء بقطاع غزة، كما تدين القصف والاعتداءات التي تعرض لها اليمن من طرف الولايات المتحدة الأمريكي، وتدعو جميع مناضلاتها ومناضليها الى المشاركة المكثفة في اليوم الوطني (21) الاحتجاجي والتضامني الذي دعت له الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة
الرباط في 18 مارس 2025.

النضال النقابي البروليتاري

العمل النقابي البروليتاري كان ولا يزال أداة حاسمة في نضال الطبقة العاملة من أجل تحسين ظروفها وانتزاع حقوقها من البرجوازية المستغلة. هناك العديد من التجارب الناجَحة عبر التاريخ التي تُظهر قوة التنظيم النقابي في مواجهة الاستغلال الرأسمالي. نورد هنا بعض الأمثلة:

1. إضرابات البوليتكنيك في فرنسا (مايو 1968)

– كانت انتفاضة عمالية وطلابية هزت فرنسا، حيث نظم العمال إضرابات عامة واحتلال المصانع بدعم من النقابات اليسارية (مثل CGT).

– أجبرت الحركة الحكومةَ على منح زيادة في الأجور وتحسين ظروف العمل، وأظهرت قوة الإضراب الجماعي.

2. اتحاد عمال الصناعة في العالم (IWW) – الولايات المتحدة.

– تأسس عام 1905 كمنظمة نقابية ثورية تدعو إلى «اتحاد العمال كافة» تحت شعار «العمال لا وطن لهم».

– قاد IWW إضرابات كبرى مثل إضراب «باترسون للحرير» (1913) وإضراب عمال الأخشاب في شمال غرب المحيط الهادئ، مما عزز تنظيم العمال غير المهرة والمهاجرين.

3. حركة «الاحتلال» في إيطاليا (الستينيات والسبعينيات)

– نظم العمال الإيطاليون، بقيادة نقابات مثل «FIOM» احتلال المصانع (مثل مصانع فيات) للمطالبة بأجور أعلى وضد تسريح العمال.

– نجحوا في فرض «الميثاق العمالي» (1970) الذي عزز حقوق العمال في الإضراب والحماية من الفصل التعسفي.

4. نقابات عمال المناجم في بريطانيا (إضراب 1985–1984)

– قاد الاتحاد الوطني لعمال المناجم (NUM) إضرابًا ضد إغلاق المناجم، ورغم الهزيمة بسبب قمع تاتشر، إلا أنه أظهر التضامن الطبقي وألهم نضالات لاحقة.

5. تجارب أمريكا اللاتينية: النقابات واليسار

– في الأرجنتين ، لعبت نقابات مثل «CTA×» دورًا رئيسيًا في انتفاضة 2001 ضد الخصخصة والبطالة.

– في بوليفيا، تحالفت النقابات العمالية مع حركات السكان الأصليين وأسقطت حكومات نيوليبرالية (مثل انتفاضة 2003 ضد خصخصة الغاز).

6. نقابات العمال في جنوب أفريقيا ضد الأبارتايد

– مثل اتحاد نقابات عمال جنوب أفريقيا (COSATU) الذي تحالف مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) لتحقيق مطالب العمال وإنهاء الفصل العنصري.

الدروس المستفادة:

– التضامن الطبقي: النجاح يتطلب وحدة العمال بغض النظر عن المهنة أو العرق.

– المزج بين النضال الاقتصادي والسياسي: المطالب المباشرة (أجور، ساعات عمل) يجب أن ترتبط بمشروع تغيير جذري.

– الاستقلالية عن البرجوازية: النقابات البروليتارية يجب ألا تخضع للأحزاب البرجوازية أو أرباب العمل.

اليوم، تواجه النقابات تحديات مثل العولمة والليبرالية الجديدة، لكن التاريخ يثبت أن التنظيم النقابي الثوري يبقى سلاحًا حيويًا في معركة البروليتاريا.

هيئة شؤون الأسرى تحذر من الأوضاع الكارثية للأسرى القصر في سجن «مجدو»

حذر رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين رائد أبو الحمص اليوم الثلاثاء، من الأوضاع الصحية والحياتية الكارثية التي يعيشها الأسرى القصر (الأطفال) في سجن «مجدو»، والتي باتت تهدد حياتهم بشكل حقيقي.

وأوضح أبو الحمص أنّ «المعلومات التي توفرت لدينا عن واقع الأسرى القصر في السجن، تجعلنا نعيش حالة من الخوف والقلق والتوتر الدائم عليهم، في ظل تفرد ارهابي منظم من قبل ادارة سجون الاحتلال، التي تستغل صغر أعمار هؤلاء القصر وضعف بنيتهم الجسدية، وتستخدم التعذيب والترهيب كروتين ثابت في المعاملة اليومية معهم».

وكشف أبو الحمص أن «الغالبية العظمى من الأسرى القصر يعانون من الامراض الجلدية « السكابيوس « بالإضافة الى فايروس آخر انتشر بينهم في الفترة الأخيرة يسبب لهم الاسهال المستمر وأوجاع في البطن والمعدة وصداع في الرأس».

وأشار أبو الحمص الى أن «هذا الواقع المرير للأسرى القصر ناتج عن تعريضهم للسياسيات الانتقامية، والتي استخدمت بحق كافة الأسرى والأسيرات منذ بدء حرب الابادة بحق الشعب الفلسطيني في السابع من أكتوبر/ 2023، وأن هذه الامراض التي تفتك بالأسرى وخاصة الأطفال سببها قلة النظافة والمعقمات والحرمان من الادوية والعلاج والنقص الحاد في الغذاء وسوء وعدم صلاحية ما يقدم لهم».

وطالب أبو الحمص «المؤسسات الحقوقية والانسانية المحلية والاقليمية والدولية، وتحديداً مؤسسات حقوق الطفل ومنظمة الصحة والعالمية، التحرك الفوري لانقاذ القصر في سجن مجدو، وعدم التخلي عن مسؤولياتهم وأخلاقياتهم تجاه هذه القضية الحساسة، تحديداً واننا نعيش في أصعب مرحلة في تاريخ الحركة الأسيرة».

عن الهدف الإخبارية - فلسطين المحتلة

الجبهة الشعبية:
«إدارة المغادرة الطوعية» واجهة إجرامية وخادعة لسياسة الإبادة والتهجير القسري بضوء أخضر أمريكي وبغطاءٍ دبلوماسي وإنساني زائف

أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، مساء اليوم الثلاثاء، بياناً صحافياً، وصل بوابة الهدف نسخة عنه، وجاء في ما يلي:

ما أعلنته حكومة الاحتلال الصهيوني بشأن إنشاء ما يُسمى «إدارة المغادرة الطوعية» لسكان قطاع غزة، تحت إشراف وزارة الحرب بمثابة واجهة إجرامية وخادعة لسياسة الإبادة والتهجير القسري، التي يسعى من خلالها الاحتلال إلى تفريغ الأرض من شعبها الأصلي، استكمالاً لمشروع استعماري بدأ منذ أن وطأت أقدام العصابات الصهيونية أرض فلسطين بدعم من الاستعمار الغربي.

لا فرق بين ما يُسمى «المغادرة الطوعية» و«التهجير القسري»؛ فكلاهما مصطلحان مضللان لإخفاء جريمة الإبادة والتطهير العرقي بحق شعب بأكمله؛ فما يجري على الأرض هو دفع شعبنا للتهجير تحت وطأة القصف والمجازر، والحصار والتجويع، وتدمير المنازل فوق رؤوس ساكنيها، باستخدام كل أشكال وأدوات الإبادة والضغط العسكري لفرض الرحيل، في محاولة لشرعنة جريمة تاريخية بضوء أخضر أمريكي وتحت غطاء دبلوماسي وإنساني زائف.

تحذر الجبهة الدول من الانخراط في هذا المخطط الإجرامي بأي شكل من الأشكال، وتدعوها إلى رفض أي مساهمة في تهجير شعبنا أو إعادة توطينهم، باعتبار ذلك شراكة في جرائم الحرب التي ترتكب بحق شعبنا.

تثمن مواقف الدول والشعوب التي رفضت هذا المخطط ووقفت سابقاً في وجه مشاريع التوطين، ونطالبها بالثبات على هذا الموقف المبدئي.

إن شعبنا الفلسطيني، الذي صمد لعقود في وجه الاحتلال، سيظل متجذراً في أرضه، يدافع عنها بدمائه وإرادته التي لم ولن تنكسر، ولن تنجح كل محاولات الاقتلاع والتهجير في طمس هويتنا الوطنية أو كسر عزيمتنا على النضال حتى التحرير والعودة.

عن الهدف الإخبارية - قطاع غزة

مجابهة الوجود الاستعماري الاستيطاني الصهيوني

غ.ا

في هذا الجانب أشير إلى المحاولات الدؤوبة للعدو الصهيوني التي تتبنى منطق تهجير وتفتيت أو إبادة الوجود الديمغرافي لشعبنا الفلسطيني، بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك انطلاقا من أن الوجود الصهيوني في بلادنا هو في جوهره وحقيقته تجسيد لمفهوم ومنظور الاستعمار الاستيطاني الذي يتبنى منطق الإحلال والإبادة، ما يعني أن دولة العدو الصهيوني تتماهى تماما مع ممارسات الاستعمار الاستيطاني الأمريكي والأسترالي في إبادتهم للسكان الأصليين وإن اختلفت بعض الأساليب، خاصة فيما يتعلق بإقرار الولايات المتحدة وأستراليا -منتصف القرن العشرين- التزامهم بالديمقراطية وتطبيق مفهوم المواطنة للجميع دون تمييز، مقابل دولة العدو الصهيوني التي رفضت منذ تأسيسها - إلى يومنا هذا- تطبيق مفهوم المواطنة على جميع مواطنيها، وحرصت على مواصلة عنصريتها وتطبيق الديمقراطية فقط بصورة كاملة لليهود فقط.

وهنا لا بد من إعادة توثيق التعريف الموضوعي لنموذج الاستعمار الاستيطاني الذي يستند إلى مصادره الأرض تحت شعار «الأرض أولا والأرض أخيرا» دون اي تفكير بالمغادرة أو الرحيل، فالمستعمر الصهيوني المستوطن يعلن بوقاحة عنصرية أنه جاء ليبقى، رغم إدراكه أن الصراع بيننا وبينه صراعٌ وجودي.

وفي هذا السياق، أشير إلى أننا لا نحتاج إلى كثير من العناء، كي نلاحظ النغمة العنصرية الاستعلائية الكولونيالية التي يتسم بها كثير من كتابات الصهيونيين الأوائل، خاصة كتاب هيرتسل «البلاد القديمة الجديدة « المملوء بالتعابير التي تشير إلى «بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم».

نداء الكومونة لا يزال يحتفظ براهنيته

ترجمة مرتضى العبيدي (تونس)

تحيي الطبقة العاملة العالمية وكافة الإنسانية الديمقراطية والتقدمية الذكرى 153 لقيام كومونة باريس. وبهذه المناسبة ارتأت جريدة النهج الديمقراطي إعادة نشر بيان الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية المنعقدة قبل ثلاث سنوات، نورده في ما يلي:

قبل 150 عاما ، وتحديدا يوم 18 مارس 1871 ، استولت البروليتاريا على السلطة وشكلت لأول مرة حكومة عمالية. تم طرد الوزراء والبيروقراطيين من باريس ، وتم إسناد السلطة التنفيذية إلى اللجنة المركزية للحرس الوطني ، التي كانت تمثل جيش الطبقة العاملة.

استمرت هذه السلطة الأولى للعمال 72 يومًا قبل أن يتم سحقها من قبل القوى الرجعية الموحدة التي ذبحت عشرات الآلاف من الناس. ومع ذلك ، تركت الكومونة كنزًا من الدروس لا يُقدّر بثمن، لا تزال صالحة حتى اليوم.

كانت شرارة الكومونة هي انتفاضة بروليتاريا باريس ، التي رفضت قبول الاتفاق المهين الذي أبرمته البرجوازية الفرنسية وحكومتها بالخضوع لجيش الغزاة البروسيين الذين انتصروا في حرب عام 1870. بعد استسلام نابليون ثالثا ، انتفض أهل باريس وأسقطوا الإمبراطورية الثانية في 4 سبتمبر. وبعد أن استولت البرجوازية على السلطة ، حاولت مهاجمة الشعب بدلاً من محاربة الغازي. «في هذا الصراع بين الواجب الوطني والمصالح الطبقية ، لم تتردد حكومة الدفاع الوطني للحظة قبل أن تتحول إلى حكومة انشقاق وطني» (ماركس). وبعد أن فتحت البرجوازية الطريق أمامه ، ضرب الغازي البروسي حصار على باريس بعد أن استولى على معظم المناطق الصناعية في فرنسا.

بعد خيانة البرجوازية ، أخذت بروليتاريا باريس زمام المبادرة و «اقتحمت السماء». بينما طرحت قطاعات العمال المتقدمة فكرة التحرر الوطني والاجتماعي ، كانت الطبقة العاملة ، التي لم يكن لديها فكرة حقيقية عن قوانين التقدم الاجتماعي ، تحت تأثير برودون وبلانكي والجاكوبين الجدد . وعلى الرغم من كل شيء ، بدأت في تفكيك الجهاز البيروقراطي العسكري. كتب ماركس: «بعد ستة أشهر من الجوع والخراب ، بسبب الخيانة الداخلية أكثر من فعل العدو الخارجي ، انتفض العمال ، تحت الحراب البروسية ، كما لو لم تكن هناك حرب أبدًا بين فرنسا وألمانيا، وأن العدو لم يكن على أبواب باريس. ليس للتاريخ مثال مشابه لمثل هذه العظمة. «

• أعلنت اللجنة المركزية للحرس الوطني في الجريدة الرسمية الصادرة في 25 آذار / مارس أن «الكومونة أعطت باريس الحرس الوطني الذي يدافع عن المواطنين ، ضد السلطة بدلاً من الجيش النظامي الذي يدافع عن السلطة ضد المواطنين». تحدث ماركس عن فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية وأوضح الحاجة إلى تحطيم جهاز الدولة البرجوازي كدرس من دروس ثورات 1848. وأظهرت بروليتاريا باريس بأيّ جهاز يمكن استبداله.

• قامت كومونة باريس بتفكيك الجيش النظامي وتنظيم الشرطة ، وهما أداتان للقمع الطبقي. كما تم تفكيك البيروقراطية. لم يكن قرار تدمير هذين الجهازين نابع من تفكير نظري ، ولكنه كان نتيجة للمسار الفعلي للصراع الطبقي تم تجسيده من خلال «اتباع غريزة الشعب المستيقظ التي قلما تخطأ.»

وفي اليوم الثاني للكومونة، أصبح إلزاميا لجميع الجنود المتبقين في باريس الانضمام إلى الحرس الوطني . تم استبدال الجيش والشرطة بمواطنين مسلحين ، وتم استبدال الجهاز البيروقراطي القديم بتكليفات ديمقراطية، بما في ذلك في الكومونة والسلطة القضائية إذ تم إسناد جميع المناصب عن طريق الانتخاب. كان المسؤولون المنتخبون مسؤولين أمام الشعب ويمكن سحب الثقة منهم وفصلهم من وظائفهم. وكانوا لا يتقاضون أكثر من 6000 فرنك ، أي متوسط أجر العامل الماهر. وحدت الكومونة السلطتين التنفيذية والتشريعية. كانت دكتاتورية البروليتاريا التي كانت بصدد البناء ضعيفة للغاية وتشكو من عديد الثغرات ، لكن كل هذه الإجراءات التي تم تنفيذها في فترة صعبة للغاية كانت أكثر ديمقراطية وتفوقا على الديمقراطية البرجوازية الأكثر تقدمًا.

• مع إعلان الجمهورية تم إنشاء عشرات النوادي العمالية والنقابات والصحف في باريس وفي جميع المدن الكبرى. لقد طورت الديكتاتورية البروليتارية ، أو الديمقراطية البروليتارية ، مبادرة الجماهير. إذ سرعان ما نظم أهل باريس أنفسهم لتحذير المسؤولين المنتخبين في الكومونة من أخطائهم ونواقصهم ، لتقريبهم من مصالح الشعب وإبعادهم عن المسؤولية إذا لزم الأمر. كان المئات من الرجال والنساء يجتمعون كل مساء في نوادي العمال بعد العمل للمناقشة في حوالي ثلاثين منطقة في باريس ، حيث كانوا ينتقدون الكومونة من حين لآخر. كما تمت دعوة قادة الكومونة إلى هذه الاجتماعات التي شارك فيها العمال بشكل خاص. كانت منابر تشارك فيها الجماهير العمالية بشكل مباشر في السياسة ، ورفع مطالبهم ، وتقييم وانتقاد القرارات التي تتخذها الكومونة. وفي اليوم التالي يبلغ وفد باسم النادي الكومونة التي يقع مقرها في بلدية باريس بالقرارات المتخذة. انعكست هذه المناقشات أيضا في العديد من الصحف اليومية ، والتي كان لها تأثير كبير بين الجماهير ، حيث تم توزيع 50 إلى 60.000 نسخة. وقاموا بنشر رسائل كتبها العمال توضح للكومونة الإجراءات الواجب اتخاذها. نوقشت المقالات الصحفية بين الجماهير ، وأصبحت في بعض الأحيان موضع جدل بين وجهتي نظر مختلفتين في اجتماعات النادي. وقد ساعدت هذه النقاشات على رفع مستوى الوعي السياسي وتوفير منصة للسكان لمراقبة على القرارات المتخذة وتقديم مبادراتهم.

نظم سكان باريس أنفسهم في لجان الأحياء والكوميونات ، ونشروا ممثليهم في المجالس الإقليمية وغيرها مثل المجلس البريدي ومجلس ورشة الأسلحة في متحف اللوفر.

لم يكن للمرأة حق التصويت بعد ، لكنها كانت نشطة في السياسة ولعبت دورًا كبيرًا في فترة الكومونة ، وقدمت أهم المقترحات.

كانت النقابات من بين أدوات تدخل الطبقة العاملة. خلال فترة الكومونة ، تم تنظيم 34 نقابة نشطة في مختلف القطاعات، وقد تم تشكيل معظمها قبل الكومونة ، ولكن معها زاد نفوذها وأصبحت ممركزة. هذه النقابات ، إلى جانب 43 جمعية منظمة بين الجماهير ، مثلت أدوات مراقبة الشعب لقيادة الكومونة.

• استمرت الكومونة 72 يومًا فقط ، تخللتها عديد المناوشات ، لكنها حاولت خلال تلك الفترة القصيرة حل المشكلات الرئيسية للشعب.

• فمن أجل حل مشكلة البطالة ، قررت الكومونة الاستيلاء على المصانع وأماكن العمل المهجورة واستئناف الإنتاج.

• ولتحسين ظروف العمل ، تم حظر العمل الليلي على الخبازين. كان هناك أيضا حظر على أرباب العمل الذين يقتطعون غرامات من الأجور بذرائع مختلفة ، وهي طريقة مستخدمة على نطاق واسع في ذلك الوقت. كما تم تخفيض ساعات العمل اليومية في بعض المناطق

• تمت مصادرة منازل فارغة ومهجورة وشطب إيجاراتها وتجميد ديون الإيجارات المتراكمة.

• تم فصل الشؤون الدينية عن شؤون الدولة وبدأت تتشكل أسس الدولة العلمانية. أصبح التعليم العلماني والمجاني إلزاميًا لجميع الأولاد والبنات.

• تم الإعلان عن عفو سياسي ورفع جميع القيود المفروضة على حرية التعبير. حصلت البلديات على الاستقلال الكامل. ومع ذلك ، فإن الكومونة لم تصمد طويلا بما يكفي لتنفيذ كل هذه القرارات. ومع ذلك ، كما قال ماركس ، «كان الإجراء الاجتماعي العظيم للكومونة هو وجودها ذاته».

• ومع ذلك ، فقد ارتكبت الكومونة أخطاء أيضا.

بعد توليهم السلطة ، كان لدى قادة الكومونة موقف توفيقي وبعض الفتور. فالتردد لم يسمح لهم بتوجيه الضربة القاضية لحكومة فرساي ، التي كانت تنسحب في حالة من الفوضى. أراد زعماء الكومونة تجنب الحرب الأهلية ، لكن البرجوازية هي التي بدأت الحرب.

في الأيام الأولى للكومونة ، كان هناك ولاء فيه للديمقراطية الرسمية وأعطي الكثير من الشرعية للانتخابات ، مما أدى إلى تأخير المهام العاجلة. ومع ذلك ، كانت الكومونة بالفعل شرعية في نظر الجماهير العريضة. مر أسبوع في الإجراءات الرسمية.

استمرت السذاجة السياسية بعد ذلك. كانت شوارع باريس مليئة بجواسيس فرساي ، لكن الكومونة لم تتخذ الإجراءات اللازمة. سُمح بطباعة وتوزيع العديد من الصحف المدافعة عن الثورة المضادة باسم «حرية الصحافة». من ناحية أخرى ، عندما بدأ جنرالات فرساي في إطلاق النار على الكومونيين عن طريق فيالق الموت ، تبنت الكومونة في 5 أبريل قرارًا «يتم بموجبه مواجهة أي مذبحة بالدم» ولكن لم يتم تفعيله قبل «الأسبوع الدموي» ، الذي تم خلاله ذبح عشرات الآلاف من الباريسيين.

كما لوحظ نفس التردد في مسألة الإطاحة بالنظام القديم. لم يتم تأميم البنك المركزي والشركات الكبرى عن طريق المصادرة. لم يتم اتخاذ أي إجراء لصالح النساء اللواتي لعبن الدور الأكثر نشاطا في الثورة. ظلت الضرائب سارية ومعها النظام الرجعي القديم. نقطة ضعف أخرى للكومونة هي أنها لم تفعل الكثير لكسب دعم الفلاحين. لم تكن البروليتاريا مدركة تمامًا بعد لضرورة الحصول على دعمها.

لقد استخلصت الأممية درسًا مهمًا آخر من تجربة الكومونة: «بالنظر إلى أنه ضد هذه القوة الجماعية للطبقات المالكة ، لا يمكن للطبقة العاملة أن تتصرف ، كطبقة ، إلا من خلال تشكيل نفسها كحزب سياسي متميز ومعارض لكل الأحزاب القديمة التي شكلتها الطبقات المالكة «. أعلنت الرابطة الدولية للعمال في اجتماعها في سبتمبر 1871 أن «تشكّل الطبقة العاملة في حزب سياسي ضروري لضمان انتصار الثورة الاجتماعية وبلوغ مآلها النهائي – القضاء على الطبقات».

إن تعاليم كومونة باريس ، التي شددت على الحاجة إلى ديكتاتورية البروليتاريا من أجل التحرر الاجتماعي من خلال النضال من أجل السلطة ضد الرأسمالية المتدهورة ، وبالنسبة للطبقة العاملة ، فإن الحاجة إلى تنظيم نفسها في حزب سياسي ، لا تزال حية وذات راهنية بعد 150 رن سنة.

المجد والخلود لكومونة باريس!
عاشت الأممية البروليتارية!

الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية.
18 - 3 - 2021

انتفاضة 23 مارس 1965 : السياق والتداعيات

بمناسبة حلول الذكرى 60 لأحداث 23 مارس 1965، والتي كان للشبيبة الطلابية والتلاميذية الدور القيادي فيها حيث صنعت إلى جانب الجماهير الشعبية المنتفضة ملحمة من ملاحم نضال الشعب المغربي، ننشر هذا المقال الذي يعتبر شهادة على الملحمة وسياقاتها الوطنية والإقليمية والدولية. مقال كتبه الرفيق أحمد آيت بناصر أحد المساهمين في بروز الحركة الماركسية-اللينينية المغربية.

أحمد آيت بناصر

إنطلاق الانتفاضة وسياقها:

في اليوم الأول شهد شارع 2 مارس انسياب مسيرات التلاميذ المنظمة قادمين من ثانويتي م عبدالله والأزهر فثانويات محمد الخامس وفاطمة الزهراء ولحلو فالتحمت هذه المسيرة مع تلك القادمة من ثانويتي الخنساء وشوقي لتتوجه حشود التلاميذ صوب مقر نيابة التعليم بشارع محمد الزرقطوني لتطويقها. وبعد أن ظلت قوات الأمن هادئة ومرافقة لهذه المسيرات شرعت فجأة في محاولة فك الطوق عن مقر نيابة التعليم باستعمال العنف كالضرب بالهراوات والدهس بالسيارات النظامية للحشود المحتجة بغية تفريقها.

حولت المسيرات التلاميذية طريقها في اتجاه الساحة الكبرى بوسط المدينة (تسمى اليوم ساحة الأمم المتحدة -المارشال) سالكة شارع مرس السلطان وزنقة أكادير وغيرهما متحدية حواجز قوات الأمن.

لكن ما أن احتشدت الجموع بهذه الساحة حتى شرعت الأجهزة القمعية في هجومها العنيف على المحتجين مستعملة العصي والهراوات وأعقاب البنادق إضافة إلى عملية الدهس بالسيارات، مما خلف العديد من الإصابات الخطيرة في صفوف التلاميذ والتلميذات. وما فتئ أن انتشر الخبر في جميع أنحاء الدارالبيضاء وخاصة بالأحياء الشعبية.

الأشجار وأعمدة التلفون والكهرباء كما عمدوا لرشق سيارات الشرطة بالحجارة واحراق بعضها والتنكيل ببعض عناصر الشرطة وخاصة بعض عناصر القوات المساعدة الذين كانوا مشهورين ببطشهم وجبروتهم ضد المواطنين خاصة بدرب السلطان.

لم يستقر الوضع على هذا الحال، وإنما احتدت المواجهة بين المتظاهرين في الأحياء وقوات القمع التي عمدت إلى استعمال القنابل المسيلة للدموع (Bom-bes lacrymogènes) مع مداهمة المساكن والاعتقال العشوائي للشباب وترويع العائلات وعموم المواطنين.

مع احتداد المواجهة وعجز الأجهزة الأمنية بأنواعها عن احتواء الوضع بع أن خارت قواها، سيتدخل الجيش بنشر قواته في مختلف المناطق الاستراتيجية بالمدينة وخاصة بدرب السلطان ومنطقة اسباتة بسبب احتداد المواجهة فيهما. فركنت الدبابات والمدرعات والمدافع والعناصر المدججة بالسلاح في الساحات الأساسية كما انطلقت العربات المحملة بالعساكر تجوب الشوارع والأزقة بمختلف الأحياء والبنادق والرشاشات مصوبة نحو النوافذ والأبواب والمارة في حفلة القنص الدموية. فكان استعمال الرصاص الحي بشارع الفداء ومناطق أخرى وأصبحت الدار البيضاء تعيش حالة حضر التجول (cou-vre-feu) والنتيجة سقوط المئات من القتلى والجرحى. ولطمس الجريمة تم رمي جثث القتلى في مقابر جماعية تم مؤخرا الكشف على واحدة منها بمقر الوقاية المدنية بحي الفوارات.

أسباب انتفاضة 23 مارس 1965:

مع بداية سنة 1965 بدا يتأكد أن هناك مشروع يستهدف تدمير التعليم بالمغرب وبدايته هي مراجعة نظام امتحانات الباكلوريا على طريق تصفية الحق في التعليم. وكان قد سبق ذلك تنظيم ندوات من طرف السلطة هدفها العميق تحطيم رجل التعليم معنويا وماديا، باعتباره كان دائما في طليعة النضال النقابي والسياسي والثقافي في تلك المرحلة. كما استهدفت مقررات التعليم لجعله نخبويا ومحصورا في فئة محضوضة من الشباب ليكون الاجهاز سالكا ويسيرا على الحركة الطلابية الصاعدة ونقابتها العتيدة -آنذاك- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

إن الشبيبة المدرسية باعتبارها المثقف العضوي لأوسع الطبقات الشعبية، كانت تدرك بشكل أو بآخر أبعاد مخطط الإجهاز على مكسب الحق في التعليم وتداعياته المتعددة الأوجه.

ورغم أن النظام أداع بلاغا في اليوم الثاني للانتفاضة يدعي كون ما يروج له البعض بشأن تغيير نظام الامتحانات، مجرد دعاية مغرضة وأكاذيب، فإن انتفاضة 23 مارس 1965 رسمت خطا أحمرا للنظام فيما يخص المكتسبات المتعلقة بالتعليم وأوقفت مخططاته ولو بشكل مؤقت.

احتشدت الجموع بهذه الساحة حتى شرعت الأجهزة القمعية في هجومها العنيف على المحتجين مستعملة العصي والهراوات وأعقاب البنادق إضافة إلى عملية الدهس بالسيارات، مما خلف العديد من الإصابات الخطيرة في صفوف التلاميذ والتلميذات. وما فتئ أن انتشر الخبر في جميع أنحاء الدارالبيضاء وخاصة بالأحياء الشعبية.

بعض نتائج انتفاضة 23 مارس 1965

بعد أن عجزت قوات الأمن عن قمع الانتفاضة وخارت قواها، تم تحريك الجيش ليتدخل بشراسة في مواجهة المدنيين العزل بشراسة منقطعة النظير، حيث عاث بطشا بشباب وساكنة الأحياء الشعبية بالبيضاء عامة وسفك دمائهم بدون وازع أخلاقي. فتدرجت دماء الأبرياء بالساحات والأزقة والشوارع، لكن الصدور العارية المندفعة في مواجهة الرصاص الغادر وتضامن ساكنة الأحياء الشعبية مع المنتفضين وإسنادهم بالإيواء وفتح أبواب المنازل للالتجاء في حالة الخطر وإسعاف المصابين وعلاجهم في السر.... كما كان دور المرأة متميزا في دعم وتشجيع المتظاهرين وفي إبداع عدة أشكال في المساندة كطريقة إبطال مفعول القنابل المسيلة للدموع وابتكار طرق بسيطة لعلاج المصابين. شجاعة وبسالة المنتفضين التي حطمت جبروت الأجهزة الأمنية، أذهلت العسكريين كذلك.

كل هذا جعل من الانتفاضة الشعبية حدث كبير بالمغرب ونقطة تحول خاصة بالنسبة للشباب المتمدرس، لا زال يلقي بظلاله حتى عصرنا الحالي.

فمن أجل احتواء التطورات المفاجئة لانتفاضة 23 مارس كان على النظام المخزني تفاديا للانعكاسات السلبية على سياساته اللاشعبية واللاديمقراطية واللاوطنية، أن يعمد إلى التراجع عن مشروعه المذكور بخصوص التعليم، وفتح حوارات واتصالات مع القوى السياسية وبالأساس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كحزب معارض كان يحضى بشعبية وجماهيرية وقوة نقابية وازنة داخل الأوساط العمالية ورجال التعليم والحركة الطلابية والتلاميذية. لكن حوار المخزن مع القوى السياسية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ودماء شهداء الانتفاضة لازالت لم يجف بعد، أدى إلى انطلاق نقاش واسع داخل حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي الذي كان يتزعمه علي يعته.

ذلك النقاش داخل هذين الحزبين التقدميين في تلك المرحلة، جعل شباب الحزبين يبلور أطروحات تنتقد توجههما الإصلاحي والمتخاذل تجاه قضايا ومطالب الجماهير الشعبية وحراكاتها بما فيها عدم التعاطي إيجابيا مع انتفاضة 23 مارس.

وقد احتد هذا الصراع ضد التوجهات الإصلاحية وتخادل هذين الحزبين الإصلاحيين وتجاه قضايا الجماهير وخنوعهما لرغبات الحكم. وجاءت انتفاضة الشباب وخاصة الانتفاضة الطلابية بفرنسا في ماي 1968 وهزيمة الجيوش العربية في يونيو 1967 ثم نشوء اليسار الفلسطيني في نهاية عقد الستينات لتفسح المجال لتبلور مشروع ونشأة اليسار الماركسي اللينيني واستقلاله عن هذين الحزبين، فتشكلت المنظمات الثلاث منظمة إلى الأمام ومنظمة 23 مارس ومنظمة لنخدم الشعب.

10 مارس 2017.

تطورات الإضرابات التلاميذية:

في زوال نفس اليوم انتشر خبر الإضراب العام بمختلف ثانويات البيضاء فانخرط في هذا الإضراب تلاميذ الإعداديات والمدارس الابتدائية حيث تجمهر الثلاميذ محتجين أمام كل ثانوية وإعدادية ومدرسة ابتدائية مرددين شعارات تعبر عن مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية، مناهضة لتغيير نظام امتحانات الباكلوريا ومناهضة للقمع والتفقير، كما طالب المتظاهرون باستقالة وزير التعليم. غير أن قوات القمع لم تتأخر في تفريق المضربين من أمام المؤسسات التعليمية بل وتعنيف التلاميذ والشباب في كل الأحياء الشعبية بالبيضاء. هذا القمع الهمجي للمضربين والمتظاهرين تمت مواجهته من طرف هؤلاء بإقامة متاريس وحواجز في الشوارع والأزقة مستعملين جدوع

المشهد الدولي الحالي :

تحليل سياسي معزز بالأرقام

ابو جمال

هناك امبراطورية تفككت وتسعى إلى وقف التفكك داخل روسيا الحالية، إلى جانب الحفاظ على الأمن الاستراتيجي المحيط بها (أوكرانيا وغيرها) بحيث تحافظ على المجال الحيوي المحيط بها.
الإمبراطورية الثانية هي امبراطورية تتراجع، وهي الولايات المتحدة، يؤكد على ذلك أهم الباحثين والمفكرين الامريكان الذي أكدوا هذا الاستنتاج أهمهم بول كنيدي.

جون كالتنج تنبأ بانهيار الاتحاد السوفييتي، اكد ان الولايات المتحدة تسير في حالة تراجع، وكذلك بول كيندي.

الصين: عند وفاة ماوتسي تونغ كان ترتيبها في الناتج المحلي العالمي رقم 36، أما الآن فإجمالي ناتجها المحلي حسب القوة الشرائية يبلغ 27.31 تريليون دولار، وهي بالتالي الأولى في العالم، أما الناتج الإسمي فيصل إلى 14 تريلون $ مقابل 22 تريليون الناتج الإسمي الأمريكي (المجموع العالمي للكرة الارضية 94 تريليون $).

الآن مطروح مخطط لبناء الصين الكبرى بكلفة 6 تريليون $ بقرار من الحزب الشيوعي عبر تكامل اقتصادي سياسي مع سنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ وتايوان وفيتنام والفلبين.. إلخ ومشروع الحزام الصيني، والبناء العسكري.

اليابان دولة ستظل تقبل ان تقوم بدور التاجر ومنتج السلع ؛ فهي لن تستطيع منافسة أمريكا والصين فيما يتعلق بعسكرة الدولة .

الاتحاد الأوروبي لا يستطاع التحدث عنه ككتلة واحدة او موحدة وسيظل ضمن علاقات تابعة مع الولايات المتحدة بشكل أساسي .

مقاييس أو مؤشرات ترابط العولمة الراهنة : هناك مؤشر عالمي من مائة درجة -حسب د. وليد عبد الحي- يتم تطبيقه على دول العالم، لمعرفة مدى الروابط الدولية مع العولمة بالنسبة إلى دول العالم حالياً.

من 90 درجة فما فوق دولة معولمة مثال سنغافورة (اقتصادها وثقافتها وتطورها معولمة بالكامل).

من 32 دولة من 80 – 90 درجة و 66 دولة من 60 درجة إلى 80 درجة.

عدد الدول بين 60 درجة إلى 75 درجة 14 دولة، 11 دولة أقل من 50 درجة.

نتيجة هذه الأوضاع المترابطة والمرتبطة بالعولمة، أصبح وضع العالم يشبه شبكة العنكبوت الواسعة على مستوى الكوكب، وبالتالي أي تأثير في أي بلد يؤثر فوراً على العلاقات الدولية، مثلاً : أحداث في كوبا تؤدي إلى تدهور أسعار السكر، واحداث في أوكرانيا أدت إلى تدهور أسعار الغذاء.

28.5 تريليون $ حجم التجارة الدولية عام 2021، الاتفاقات التجارية المعقودة بين دول العالم 80% منها تم توقيعه خلال الثلاثين سنة الأخيرة .

ديون الولايات المتحدة 1.19 تريليون $ للصين.

2.6 مليون عامل في أمريكا يشتغلون لإنتاج بضائع صينية .

4 – 5 مليار نسمة في الكوكب مرتبطين بالإنترنت، يعني هناك ترابط غير مرئي بين البشر.

هناك حوالي 60 ألف شركة متعددة الجنسيات تملك نصف مليون فرع لشركتها، تسيطر على حوالي 42 % من حجم التجارة الدولية (حوالي 11.5 تريليون $) وتستحوذ على 40% من الناتج العالمي.

مثال : شركة أمن (لنقل الأسلحة والمرتزقة والحماية) شركة G4 موظفيها عددهم 533 ألف موظفاً (موجودين في العراق والصومال وسوريا واليمن وأمريكا الجنوبية وغير ذلك وكلهم عسكر منهم خبراء إسرائيليين) .

قياس القوة : لو أخذنا القوة العسكرية للدولة نجد أن قوة روسيا تساوي 2.5 مرة القوة اليابانية لكن حجم الاقتصاد الياباني خمسة أضعاف الاقتصاد الروسي .

هناك 24 مؤشر للدول التي تحتل المواقع الرئيسية أهمها الناتج المحلي، ثم بنسبة الانفاق على الجيش، نسبة الانفاق على البحث العلمي، حجم التجارة الدولية، الانفاق على الصحة والتعليم، نسبة الدين العام إلى الناتج الإجمالي، القوة النووية، نسبة قبول الرأي العام الدولي بالدولة المعنية، عدد مرات استخدام الفيتو، وهو مؤشر على رضا الدول أو رفضها لسياسات الدولة المعنية، عدد السكان، عدد براءات الاختراع، في ضوء تطبيق هذه المؤشرات هناك خلاصة توضح طبيعة العلاقات الدولية، وهذه الخلاصة -التي توصل اليها د. وليد عبد الحي- هي:

أمريكا تملك 38.18% من القوة العالمية.

الصين تملك 34.55% من القوة العالمية.

روسيا تملك 27.70% من القوة العالمية.

معنى ذلك ان المجتمع الدولي متعدد الأقطاب، لكن الخطورة في نسبة التسارع في كل مؤشر، ونلاحظ هذا التسارع في الصين أعلى من التسارع الأمريكي، وبالتالي الصين قد تسبق الولايات المتحدة خلال عشر سنوات وهذا ما يجعل أمريكا تشعر بالقلق الشديد من الصين (ليس في الاقتصاد بل أيضا في القوة النووية).

معدل الاستقرار السياسي : الصين هي الأفضل .

حجم التجارة الخارجية : الصين 4.6 تريليون دولار، أمريكا 4.3 تريليون، روسيا 606 مليار $ فقط .

الصين لديها فائض 359 مليار $ مقابل 946 مليار دولار عجز في أمريكا في الميزان التجاري .

الولايات المتحدة 106.7% ديونها مقابل الناتج المحلي .

مساعدات خارجية لدول العالم : الصين تقدم 38 مليار $ مساعدات للعالم، أمريكا 32 مليار $ (الصورة العامة ان أمريكا أكثر) روسيا 1.14 مليار $.

النظام العالمي الآن أكثر تعقيداً مما يتصور أحد، لذلك لابد من متابعة المتغيرات واستيعابها.

في أمريكا 496 ألف براءة اختراع، في الصين 1.440 مليون براءة اختراع (3 اضعاف أمريكا) روسيا أقل من 50 ألف براءة .

وضعت الصين خطة بدأت في تنفيذها عام 2015 تكلفتها 1،68 تريليون $ مخصصة لمجال الذكاء الصناعي حتى عام 2025، وهذا يعني ان الصين ستكون أهم دول العالم في الذكاء الصناعي، اسم الخطة: صنع في الصين، الصين ستتفوق عام 2026.

عدد الحروب بين الدول سيتراجع، بينما الحروب الداخلية قد تتصاعد خاصة في البلدان التي لا تستطيع التكيف مع إيقاع التغيّر السريع في العالم وخاصة في البلدان العربية. (العولمة تساهم في ضبط الاختلافات الدولية) وفي تطور الأوضاع الصحية للبشر، الأمر الذي يفرض ايقاعا سريعا جدا لمتغيرات وتطورات التكنولوجيا صوب أوضاع ليس من السهل تخيلها، لكنها ستتحقق بالضرورة، والمهم كيف نتفاعل معها

ومن أبرز هذه المتغيرات :

36- جزء في الانسان المعاصر ممكن تغييرها.

ستختفي محطات البترول ومحلات تصليح السيارات كما اختفت محلات أفلام الفيديو سابقا، وسيحل محلها السيارات الكهربائية.

خصصت كبرى شركات تصنيع السيارات الذكية أموالا لبدء بناء مصانع تصنع فقط السيارات الكهربائية.

مؤلف كتاب صدمة المستقبل قال أهلا بكم في الثورة الصناعية الرابعة.

عطلت البرمجيات وستعطل معظم الصناعات التقليدية خلال 10-5 سنوات القادمة.

الذكاء الاصطناعي: أصبحت أجهزة الكمبيوتر أفضل بفهم العالم.. هذا العام تغلب جهاز كمبيوتر على أفضل لاعب في العالم (قبل 10 سنوات من المتوقع).

برنامج واتسون من شركة اي بي ام يساعد الأطباء بتشخيص السرطان (أدق ب4 مرات من الأطباء).

ستفلس معظم شركات السيارات التقليدية بلا شك.

كما نلاحظ أيضا في اطار صيرورة العولمة، وعلى صعيد مراكز القوى العالمية، أن هناك تحول في مركز القوة من الغرب إلى الشرق، فالولايات المتحدة تتعرض -حسب د.وليد عبد الحي- لكثير من الامراض، ويبدو أن دولة العدو الإسرائيلي مدركه لذلك، وبناء على هذا الادراك تتعامل مع الصين لأنها إسرائيل تعتبر الصين هي القوة القادمة مستقبلاً، أما بلداننا العربية فهي مازالت غارقة في الحضن الأمريكي وستظل على هذه الحال طالما استمرت معظم الأنظمة الراهنة الحاكمة فيها على ما هي عليه .

في هذا السياق، أشير الى أن معظم بلدان الوطن العربي عموما وخاصة العراق وسوريا وموريتانيا والسودان وتونس، لم يعد لها دور او تأثير في السياسة والعلاقات الدولية الراهنة بسبب تفاقم تبعيتها وخضوعها للشروط الامريكية الإسرائيلية، حيث نلاحظ بوضوح وبكثير من الأسى والحزن بروز الدور الرئيسي المركزي في الشرق الأوسط لحساب ثلاثة دول رئيسية هي دولة العدو الصهيوني، ودولة حلف الناتو تركيا، وايران بعد أن غاب الدور المركزي للوطن العربي .

وصل عدد السكان في الدول العربية عام 2022 حوالي 430 مليون نسمة. العمالة العربية كما في عام 2020 بلغت حوالي 135 مليون عامل منهم حوالي 26 مليون عامل عاطل عن العمل بنسبة 19.2% من مجموع القوى العاملة العربية، يترافق ذلك مع تزايد مساحات الفقر وانتشاره بحيث يزيد - اليوم - مجموع الفقراء ومن هم دون خط الفقر عن 200 مليون نسمة45%من عدد السكان معظمهم في البلدان العربية غير النفطية التي يتدنى معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى أقل من ألف دولار في حين يتجاوز هذا المعدل 30 – 120 ألف دولار سنوياً في البلدان النفطية.

هذه الحقائق تستدعي لكي نمتلك مقومات مقاومة التحالف الإمبريالي الصهيوني تفعيل النضال السياسي الديموقراطي والطبقي الاجتماعي لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية الكفيلة بإسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد والتبعية والتخلف عموماً وفي ما يسمى بالسعودية والخليج العربي خصوصاً حيث بلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي في السعودية والخليج لعام 2020 ما يزيد عن 1100 مليار دولار بنسبة 40% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العربي الذي يبلغ في نفس العام (2،757) مليار دولار.

العالم العربي سيجد الاتجاه شرقاً نحو الصين أقل تكلفة من العلاقة مع الأمريكان وإسرائيل، لكن الأمر يحتاج إلى ثورة لتغيير الأوضاع واسقاط الأنظمة الحالية لكي نبدأ علاقتنا مع الصين أو الشرق، كما يحتاج الوضع السياسي الفلسطيني إلى ثورة جماهيرية تضغط وتقاتل لاسقاط الانقسام لكن نتمكن من مواصلة النضال في إطار م.ت.ف وتحقيق الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضنا وموادرنا تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا الفلسطيني.

التفاهة المنهجة: كيف يخدم الإعلام العمومي أجندة التسطيح والتدجين؟

أ. ب

لا يمكن فصل الرداءة التي تجتاح الإنتاجات الرمضانية في التلفزيون المغربي عن البنية السياسية والاقتصادية التي تحكم المجال الإعلامي والثقافي في البلاد، فهذه الرداءة ليست مجرد نتيجة لانحطاط الذائقة أو ضعف المواهب، بل هي تعبير عن اختيارات طبقية ممنهجة تكرس الانحطاط الفني كجزء من سياسات تدجين الجماهير وتكريس الهيمنة الإيديولوجية للطبقات السائدة. في هذا السياق، تتحول القنوات التلفزيونية، المفترض أن تكون فضاءً للإبداع والتنوير، إلى أدوات وظيفية لإعادة إنتاج الوعي الزائف، عبر بث برامج ومسلسلات وسيتكومات لا تحمل أي مضمون نقدي أو بعد تحرري، بل تنحو باستمرار نحو تسطيح الفكر وإعادة إنتاج أنماط ثقافية هزيلة تفرغ الفن من أي قدرة على مساءلة الواقع أو المساهمة في تغييره.

ما يتم إنتاجه وترويجه خلال شهر رمضان لا يخرج عن منطق السوق النيوليبرالية الذي يختزل الإنتاج الفني في معادلة تجارية بحتة، حيث تُضخ ميزانيات ضخمة في مشاريع تافهة تفتقد لأي بعد جمالي أو فني، لكنها تحقق أكبر نسبة من الإعلانات والاستثمارات الخاصة. في ظل هذه الدينامية، يتم تحييد أي محاولة لإنتاج دراما أو كوميديا ذات مضمون نقدي جريء أو رؤية إبداعية حقيقية، لأن المطلوب ليس تقديم أعمال تحترم ذكاء الجمهور، بل فرض مشهد سمعي بصري يُغرق الجماهير في التفاهة، ويحولها إلى مستهلك سلبي لعروض تافهة تعيد إنتاج نفس الأنماط البائسة التي تحكم الواقع السياسي والاجتماعي.

إن اختيار الرداءة ليس عشوائيا ولا بريئا، بل هو جزء من هندسة ثقافية تسعى إلى تفكيك أي إمكانية لخلق وعي جمعي مضاد للهيمنة، وهو ما يظهر جليًا في المضامين التي تروجها هذه الإنتاجات، حيث يتم تقديم صورة مفرغة عن المجتمع، تكرس نمطية العلاقات الاجتماعية، وتعيد إنتاج القيم المحافظة التي تخدم مصالح القوى الرجعية والرأسمالية الريعية. في المسلسلات الدرامية، يتم تقديم المجتمع في صورة كاريكاتورية سطحية، حيث تطرح القضايا الكبرى بشكل مبتذل أو يتم تجاهلها تماما، بينما يتم التركيز على حبكات تافهة تقوم على الميلودراما الرخيصة أو الصراعات الشخصية المفتعلة، في تغييب ممنهج لأي سرديات تتناول بعمق قضايا الفقر، والاستغلال، والقمع السياسي، أو حتى الديناميات الحقيقية التي تحكم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

أما في السيتكومات، فالكوميديا التي يتم الترويج لها لا تعدو أن تكون كوميديا مفرغة من أي بعد نقدي، حيث تتحول الشخصيات إلى أدوات لاستجداء الضحك من خلال تهريج بليد، بدل أن تكون الكوميديا سلاحا للتفكيك والسخرية السياسية والاجتماعية العميقة. يتم اللجوء إلى نكت نمطية قائمة على التحقير الطبقي، أو السخرية من الفئات الهشة، في الوقت الذي يتم فيه تحييد أي خطاب ساخر يمكن أن يكشف التناقضات العميقة التي تحكم الواقع المغربي. المفارقة أن هذه الأعمال تسوق باعتبارها «كوميديا اجتماعية»، لكنها في الحقيقة ليست سوى كوميديا وظيفية تشتغل داخل حدود الرقابة الثقافية والسياسية التي تحددها البنية السائدة.

في هذا السياق، ليس مستغربا أن يتم احتكار المشهد السمعي البصري من طرف نفس الأسماء والوجوه، حيث يتم تدوير نفس الممثلين في مختلف الإنتاجات، بينما يُقصى أي صوت جديد يمكن أن يحمل رؤية مختلفة أو إبداعًا حقيقيًا. هذا الاحتكار ليس مجرد صدفة، بل هو تكريس لبنية ثقافية مغلقة لا تسمح بولادة أي مشاريع فنية يمكن أن تفتح المجال أمام رؤية بديلة لما يجب أن يكون عليه الإبداع. الإنتاج التلفزيوني في المغرب، وخصوصًا في رمضان، لا يخضع لمنطق الجودة أو الكفاءة، بل هو امتداد لعلاقات زبونية تقوم على الولاءات والمحسوبية، حيث تتحكم شبكات الإنتاج الخاصة في توزيع الأدوار والموارد، بعيدًا عن أي اعتبارات فنية أو ثقافية.

إن استمرار هذا الواقع لا يمكن عزله عن غياب النقد الجاد من داخل الوسط الفني نفسه، حيث أصبح المجال الفني، مثل باقي الحقول الثقافية، خاضعًا لمنطق السوق، حيث يسود التواطؤ مع الرداءة بدل مواجهتها، والتطبيل للأعمال السطحية بدل تفكيكها. في ظل هذا الوضع، يتحول الإعلام العمومي إلى منصة لتمرير إنتاجات تعكس حالة الإفلاس الثقافي الذي تعاني منه النخب المسيطرة على القطاع، بينما يجد الجمهور نفسه محاصرًا بمضامين لا تحترم عقله، ولا تقدم له أي بدائل تساهم في تنمية وعيه أو تطوير ذائقته الفنية.

المفارقة أن هذا العبث يُموَّل من المال العام، في الوقت الذي يتم فيه تجفيف منابع الدعم عن أي مشاريع ثقافية جادة، حيث يتم إغراق السوق بأعمال تافهة، بينما يتم تهميش المسرح الجاد، والأدب، والسينما المستقلة، وكل الأشكال الفنية التي يمكن أن تكون فضاءً لمساءلة الواقع بدل التواطؤ معه. هذه السياسة ليست سوى امتداد لمنطق عام يحكم المجال الثقافي في المغرب، حيث يتم قمع كل ما هو نقدي وتقدمي، مقابل فتح المجال أمام كل ما هو استهلاكي وسطحي.

إن الحديث عن التغيير داخل هذا المشهد لا يمكن أن يتم دون ربط أزمة الإنتاج الفني بأزمة البنية السياسية ككل، فلا يمكن انتظار أعمال فنية جريئة في ظل إعلام موجّه لخدمة مصالح نخبة لا يهمها سوى إعادة إنتاج سلطتها الرمزية والمادية. لذلك، فإن أي رهان على إصلاح المشهد الفني والإعلامي لا يمكن أن يكون منعزلا عن رهان أشمل يتعلق بتفكيك البنية الثقافية والسياسية التي تحكم البلاد، وخلق فضاء إعلامي بديل قادر على إنتاج محتوى ثقافي نقدي، يساهم في بناء وعي جمعي تحرري، بدل أن يكون مجرد أداة جديدة لإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية.

المثقف الشغّيل

×اعتراف شفيف، لطيف: لا أكتمك، أيها القارئ اللبيب، الأريب أنني كلما أوغلت في حفريات مفهوم م/ث/ق تبدى لي أنه لا يمنح ذاته إلا بعد عنت سيزيف، ونومة «أهل الكهف»، والظاهر، الطريف هو كون هذا المفهوم ارتبط بسلوكات، ارتباطا حميميا، إذ يقترن بمن اجترحه، كما قلت في نصين آخرين نشرتهما هذه الجريدة نفسها، هما: المثقف العضويّ، المثقف المشتبك.. أما ما سأحاول ملامسته في السطور اللاحقة، فهو مفهوم وُصف به المفكر اللبنانيّ، التقدميّ، الراحل: محمد دكروب، الكاتب اليساريّ: «المثقف الشغيل»، القائل: «إذا توقفت عن الكتابة مت»عسى أن يكتمل الثالوث (المثقف العضويّ المثقف المشتبك، المثقف الشغيل).

×المثقف الشغيل: قبل ملامسة المفهوم أشير إلى أنني سأستأنس بما نشرته مجلة «الطريق»، وهي تكرم الباحث، في عددها الخاص:09، السنة:73، صيف:2014، لأن دراساتها وشهاداتها كادت تكون «شافية، كافية» نحو ما يقول المناطقة.. واضح أن الصيغة المختارة، على وزن فعّيل، المحددة من قبل الصرفيين العرب للمبالغة، بينما الألف واللام زائدتان. ولا تذكر خلية النحلَ دونما تمييز النحلة الشغيلة بمسؤولياتها المتعددة، نظير جمع الرحيق، و حبوب اللقاح من الزهور و تحويلها إلى عسل وخبز للتغذية...وما لبث أن هُجّر الدال:ش/غ/ل،أو رُحّل إلى الطبقات البروليتارية، التي لا تملك سوى سواعدها الكادحة، لكنها لا تني تناضل ضد المستأثرين بفائض القيمة، ومن ثمة ينقاد تراكم الرأسمال.

يقول ماهر الشريف:((رحل عنا محمد دكروب ،الذي اشتهر ب»المثقف الشغّيل»، ليس فقط لدأبه و جده وغنى إنتاجه الثقافيّ، وإنما، أيضا، لأنه درس في مدرسة الحياة، وتثقف في أكاديمية النضال، حيث «يصير النضال علما»،ويصير العلم نضاليا، ويصير الكادح في مقدرة أن يعطي نتاجا ثقافيا يوازي، من حيث الجهد والدأب والنتائج، الأعمال التي نطلق عليها صفة الأكاديمية»، كما كتب ذات مرة في مراجعته ثلاثية، الشغيل مثله، إلياس البواريّ، عن تاريخ حركة العمال، والحركة النقابية في لبنان..))(المجلة نفسها، «إضاءات على فكر «المثقف الشغّيل»،ص:39،ب تصرف.).ولا جرم أنه استمد «شغيليته» من ماركسيته المنفتحة على إنتاج عربيّ «مستقل»، بل من شيوعيته. ومن مواقفه المتزنة أنه حلّ إشكالا، هو: ماذا نفضل:

أ نفضل الاحتلال على الاستبداد، أم الاستبداد على الاحتلال؟ فأكد أن» مهمة المثقفين العرب، الوطنيين والديمقراطيين هي النضال ضد الاستبداد والاحتلال في آن معا؛ مهمتهم أن يناضلوا ضد الاستبداد، من أجل الديمقراطية، وسيادة القانون، وإزاحة الأحادية والحكم الفرديّ، وأن يناضلوا ضد الاحتلال، لأنه بطبيعته يعادي الديمقراطية، بل يحمل إلى خاصية القمع الشموليّ، وخاصية أيّ احتلال «الأساس هي نهب ثروات البلاد وإعادة الاستعباد الاستعماريّ، ومنع الشعب من أن تتولى قواه الوطنية إدارة شؤون وطنها، في دولة ديمقراطية مستقلة.»(المجلة نفسها، المقال نفسه، ص:41.)

كان ديدنه هو الممارسة الميدانية الملموسة بدل الاكتفاء بالتنظير البرجعاجيّ، وكأنه يُحيّن قول محمود درويش:

احتمى والدك بالنصوص

فدخل اللصوص.

وصحّح التمثلات السالبة، التي تزعم الحيادية في الأدب، بدعوى صون «الجمالية»: «إن الأديب الحقيقيّ الروائيّ، مثلا يكون محايدا في تفاصيل عمله سواء تجاه الشخصيات أو الأحداث، لكنه لا يمكن أن يكون محايدا في محصلة العمل. الروائيّ، العانة.»(نقلا عن المقال نفسه، ص:44، بتصرف.).. ما بين مما شهد له به الرفاق والأصدقاء داخل لبنان وخارج هذا البلد أنه خير من مثل المبادئ الماركسية اللينينية لاسيما جدلية العلاقة بين التنظير والممارسة. ولا أراه إلا جمعا بصيغة المفرد، له في الحقول جميعها أكثر من موطئ قدم، متكثر الظلال، مختلف الأطياف، حيثما غنى أطرب. «هو غارق حتى نهايات كلماته الجميلة و المعبرة في الالتزام لا فكاك منه..»(المجلة نفسها، جاك.أ.ق. «صاحب الوجوه المتعددة يبلغ الثمانين».ص:56.)

لم يتنفس محمد دكروب طوال حياته الاستثنائية إلا النضال الذي يقود إلى التغيير الجذريّ، فلم يستوعبه متراس، ولا احتواه خندق، لأنه كان أكبر من ذلك كله. والمدهش أن المثقف الشغّيل لم تتسرب إليه ريح التقاعد ولا هبّت، أو عصفت به، بما أنه احتفظ بقواه الحية جميعها العقلية، الجسدية، النفسية... فلم يهن منه العظم، وإن اشتعل شيب رأسه، وهذا ما أثبته إلياس شاكر بقوله: «ظل الولد الشغيل شغيلا حتى الرمق الأخير، ظل الشغل هُويته منذ تخرجه في المدرسة حاملا شهادة فك الحروف التي خولته السقاية تبريدا لأجساد تتصبب عرقا..»(المجلة نفسها، «محمد شغيل الورشة الثقافية»ص:25.)

×في سبيل الختم: لم أدع سابقا، ولن أدعي لا حالا، ولا مستقبلا أن ما ألامسه في هذه الجريدة وثوقيّ، قطعيّ، ألم أقل ((سألامس....))؟!، لكنني مقتنع بأن مفهوم م/ث/ق أخطبوط، متعدد الرؤوس، وهو في مخاض ممتد، منفتح، «غجريّ. وليس بعيدا أن يجترح الفكرُ التقدميُّ مفاهيم أخرى مجاورة، محاورة.

مارس 2025

محمد هاكش:

المخرج الأساسي من وضع التردي النقابي هو الذي يتجسد في شعار «ما لا يتحقق بالنضال سيتحقق بمزيد من النضال».

تقديم

في زمن الهجوم البرجوازي على الحركة النقابية ومكتسباتها،من خلال مجموعة من المخططات التصفوية، وما يشهده الحقل النقابي من تشتت وبلقنة، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق محمد هاكاش، لمناضل النقابي والسياسي، قيادي في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية بالاتحاد المغربي للشغل، وعضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي. في هذا الحوار حول بعض اهم ملامح الوضع النقابي في ظل الهجوم الذي يتعرض له الحق في العمل النقابي والذي فرضته الطبقة العاملة بنضالات وتضحيات جسام.

■ تميز المؤتمر 14 الأخير للاتحاد المغربي للشغل بمنعكم أنت ورفاق آخرين قياديين كالرفيق أمين والهندوف والدريدي من المشاركة في أشغال المؤتمر في مخالفة صارخة لكل القوانين والأعراف التنظيمية ربما منذ تأسيس هذه المنظمة النقابية. ما هي خلفيات هذا القرار الاستئصالي؟ وكيف تقيم الوضع الحالي بعد المؤتمر الأخير؟

● **فعلا اقدمت القيادة المتنفذة في الاتحاد المغربي للشغل وعلى رأسها الامين العام، على منعي أنا والرفاق عبد الحميد امين وهندوف عبد الرحيم والدريدي م الطاهر من حضور المؤتمر الوطني الرابع عشر علما اننا منتدبين ديمقراطيا من اجهزة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي. إن هذا القرار، في نظري، لايمكن تصنيفه بالبيروقراطية ومفهوم البيروقراطية لها قواعد وضوابط معروفة. انه قرار تعسفي وتسلطي يتجاوز كل الاعراف ويخرق بشكل فج القانون الاساسي لمنظمتنا الاتحاد المغربي للشغل. ويتجلى هذا الخرق في استبعاد اعضاء اللجنة الادارية من الحضور. وعلى اعتبار ان اللجنة الادارية، كاعلى هيئة تقريرية بعد المؤتمر، هي المنوط بها تقديم التقريرين الأدبي والمالي فان المؤتمر يفقد الشرعية الديمقراطية بشكل صارخ.**

بالنسبة لخلفية هذا القرار، الذي لم اتوصل بشانه باي مبرر، تبقى عصية الفهم. والمفارقة في هذا الشأن كون الأمين العام عند افتتاح المؤتمر التاسع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي الذي انعقد في 27 ماي 2023، خص في جزء من كلمته، كل من أمين عبد الحميد وهندوف عبد الرحيم ومحمد هاكاش، اشاد فيه بنضالياتهم وتشبثهم بمنظمتهم ودفاعهم عن الوحد النقابية وبدورهم في تأسيس الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي كأحد اقوى الجامعات بالاتحاد المغربي للشغل. والجميع يتذكر الأزمة التي مر بها الاتحاد المغربي للشغل سنوات 2012 و2013 و2014 والموقف الوحدوي الذي مارسه الرفاق المبعدين.

والملاحظ أن هذا التغيير المفاجئ الذي تم التعبير عليه عبر هذا القرار أتي بعد الاعلان عن نتائج المؤتمر الذي، في نظري لم تكن مطابقة لما كانت تتوخاه القيادة المتنفذة واتباعها.

في اعتقادي تم اتخاذ هذا القرار لتجنب كل ما يمكن أن «يعكر صفو» المؤتمر الثالث عشر خاصة وأن الرفاق المبعدين لهم تاثير كبير وسط قواعد الاتحاد نظرا لمصداقية نضالهم الوحدوي والديمقراطي. لقد تم الاعداد للمؤتمر «بعناية» فائقة وتم استبعاد كل معارضة محتملة خلال مؤتمرات التنظيمات الموازية ليتسنى تمرير الولاية الرابعة وترسيخ الزعامة الأبدية التي وضع لها المؤتمر العاشر (بعد وفاة المحجوب بن الصديق) حدا، حيث حدد الزعامة في ولايتين قبل أن يتم الانقلاب على هذا الفصل في المؤتمر الثاني عشر لتعود الزعامة الأبدية.

انتهى المؤتمر بعرض اجهزته جملة واحدة (اللجنة الادارية والمكتب الوطني والأمانة الاعامة) بدون التراتبية المعمول بها في المؤتمرات الديمقراطية وتم توسيع الأمانة العامة ليصبح عدد أعضائها 35 من بينهم 3 نساء بنسبة (8،6%)، لا علاقة لها بتقرير المرأة العاملة الذي صاقد عليه المؤتمر والذي يلتزم بنسبة لا تقل على الثلث في افق المناصفة.

ويبقى مابعد المؤتمر رهين بارادة القيادة الجديدة القديمة وتفاعلها مع التحديات التي تواجه الطبقة العاملة والاستغلال الفاحش الذي تتعرض له والذي سيزيد استفحالا بعد تمرير القانون التكبيلي للاضراب والاعداد لفرض المخطط التخريبي لمكتسبات للتقاعد.

■ كلما تقوت النزعات البيروقراطية الإقصائية داخل المركزيات النقابية الأساسية، تطفو إلى السطح أصوات ومطالب النقابيين والمناضلين والحركات الاجتماعية ترفض العمل النقابي القائم، ويذهب بعضها إلى المطالبة بتأسيس «مركزية جديدة غير بيروقراطية، مستدلين ب «فشل» محاولات تسييد التوجه الديمقراطي داخل المركزيات النقابية القائمة لخدمة الطبقة العاملة بدل استخدامها. ما هي وجهة نظركم، وكيف تقيمون الوضع النقابي الحالي، وما هي المخارج الممكنة من هذه الأزمة؟

● **بالموازاة مع الاستنكار الذي عبر عنه مجموعة من المناضلين والمناضلات والنقابيين والنقابيات وطنيا ودوليا ازاء هذا القرار التعسفي طفت على السطح أصوات تدعو إلى الانسحاب من الاتحاد المغربي للشغل وخلق مركزية جديدة معتبرين أن واقعة الابعاد تعتبر مؤشرا عن فشل دمقرطة وتخليق العمل النقابي من داخل المركزية. إن هذه الاصوات كيفما كانت خلفيتها فانها تصب في خانة تعميق تشتيت شمل الطبقة العاملة وتسير عن وعي أو بدونه إلى تعميق البلقنة التي يعيشها العمل النقابي حاليا وتغض السمع عن النداء الأممي «ياعمال العالم اتحدوا». أن الرفاق المبعدين يعتبرون وحدة الطبقة العاملة هي الأداة الوحيدة التي تستطيع انتشال العاملات والعمال من الاستغلال والفقر وتضمن لهم العيش الكريم. قد يبدو هذا حلما بعيد التحقق في الظروف الذي يمر منه العمل النقابي حاليا والذي يتماهى مع السياق التراجعي الذي يعرفه المجال الحزبي في بلادنا خاصة وأن العلاقة بين النقابي والسياسي علاقة جدلية بامتياز. الصراع مع البيروقراطية وفق هذه الجدلية يعرف المد والجزر والمناضل/ة الصلب/ ة هو من يستطيع السباحة ضد التيار والصمود في وجه الانحراف النقابي والعمل ميدانيا وسط الطبقة العاملة التي ستحسم الموقف لصالح العمل النقابي الوحدوي والديمقراطي. وليتذكر من رفاقنا من يدعو إلى خلق مركزية جديدة تجربة بلادنا وكيف تأسست النقابات وتوالدت تحت شعار رفض البيروقراطية والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، بعد انسلاخها عن الاتحاد المغربي للشغل خير دليل ناهيك عن الانسلاخات المتتالية التي جاءت بعد ذلك. ويبقى المخرج الأساسي من وضع التردي النقابي هو الذي يتجسد في شعار من لا يتحقق بالنضال سيتحقق بمزيد من النضال.**

■ كمناضل مختص ومهتم بصناديق أنظمة التقاعد، وأنتم تتابعون الساحة النضالية و الجبهات المشكلة لمواجهة قانون الإضراب الذي تم تمريره ومشروع قانون ضرب مكتسبات التقاعد، لماذا لم تستطع الحركة النقابية إسقاط مشروع القانون التكبيلي للإضراب؟ وما هي مداخل مواجهة قوية لمشروع قانون ضرب مكتسبات التقاعد في الظرف الحالي؟

● **في ظل ميزان القوى المختل لصالح الباطرونا المخزنية وبعد الاجهاز على اقوى سلاح نضالي عمالي بتمرير القانون التكبيلي للاضراب في جو نقابي مشتت ومرتبك تستعد حكومة الباطرونا لفرض مخططها حول التقاعد القائم على الزيادة في الاقتطاع وسن التقاعد والخفض في المعاش كما تعمل الباطرونا بمساندة حكومتها على مراجعة مدونة الشغل في اتجاه تعميق الهشاشة والمرونة. إن هذه التحديات الخطيرة التي تمس في العمق مصالح الطبقة العاملة لا يمكن مواجهتها في غياب الوحدة النضالية الميدانية والتعبئة الشاملة قطاعيا وجهويا والتفاف كل القوى الديمقراطية وكل المدافعين والمدافعات على حقوق الطبقة العاملة حول**

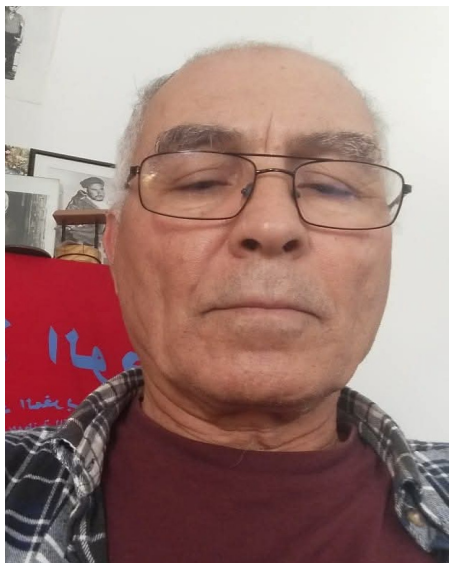

شعار اسقاط القانون التكبيلي للاضراب وايقاف الاجهاز على مكتسبات التقاعد ورفض أي تغيير تراجعي لمدونة الشغل.

■ من خلال تجربتك الطويلة في العمل النقابي ومن خلال نضالك السياسي في حزب النهج الديمقراطي العمالي، ما هي أهم الخلاصات والتوجيهات والمبادئ التي ترى ضرورة أن يتسلح بها الجيل الجديد من شبيبة الحركة النقابية لخدمة مشروع النضال التقدمي على الواجهات النقابية والسياسية؟

● **بداية يجب التركيز على تشبيب العمل النقابي وتجاوز الزعامة المتقادمة التي تتحكم في تدبير شؤون النقابات. من أجل هذه المهمة التاريخية على شبابنا الانخراط في العمل النقابي والتواجد في مقرات النقابات والارتباط بالطبقة العاملة لاستيعاب همومها وفهم أوضاعها ومطالبها والمشاركة في قيادة نضالاتها واحتجاجاتها. على شبابنا مقاومة تذمرهم من العمل النقابي في وضعه الحالي وتجنب الخلط بين القيادات البيروقراطية أو الفاسدة وبين النقابة والعمل النقابي الذي حققته الطبقة العاملة بنضالها ودمائها وتضحياتها. أكيد أن العمل النقابي شاق وصعب ومرهق خاصة مع العمال والفلاحين، لكنني أراهن على ايمان شبابنا بان التغيير في اتجاه بناء مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لخيرات بلادنا لن يتأتى دون وحدة الطبقة العاملة وارتقاء وعيها السياسي واقتناعها بان النقابة مدرسة تعلمهم معنى الصراع الطبقي وأن حزب الطبقة العاملة هو أداة التغيير المنشود.**

عدالة القوة أم قوة العدالة؟

كيف يدار القانون الدولي بازدواجية المعايير – غزة نموذجا –؟

ابو علي بلعزيان

المجزرة المستمرة في غزة تجاوزت كل التصورات الممكنة، فخمسون ألف شهيد ليس مجرد رقم عابر في سجل الحروب، بل هو عنوان لمشروع إبادة مُمنهج، يُنفذ تحت سمع العالم وبصره دون أي محاولة جدية لوقفه. ليس الأمر مجرد صراع عسكري كما يُروَّج له في الدوائر الرسمية للقوى الكبرى، بل هو تدمير شامل لشعب أعزل، تمارَس ضده أبشع أشكال العدوان بلا رادع. لقد تحولت غزة إلى مساحة مستباحة، حيث تُزال معالم الحياة بأكثر الطرق وحشية، ويُفرض عليها مستوى من الخراب لم تبلغه حتى المدن التي دمرتها القنابل النووية أو الكوارث الطبيعية الأعنف. ما حدث في هيروشيما كان لحظة من الجحيم، أما في غزة، فالجحيم يتجدد يوميًا بجرائم تُرتكب بدم بارد، في مشهد لم يعد يُثير استغراب عالم اعتاد ازدواجية المعايير وتواطؤ المؤسسات الدولية.

الفاعل الرئيسي في هذه المذبحة ليس مجرد مسؤول سياسي، بل قائد مشروع إجرامي يتأسس على الإبادة والتهجير، مدعومًا بمنظومة دولية تحميه وتوفر له غطاء سياسيًا ودبلوماسيًا. إنه نموذج صارخ للوحشية المنظمة، التي لا تتردد في تدمير كل شيء باسم «الأمن»، بينما تُقدَّم كجزء من شرعية زائفة يُراد فرضها على العالم بالقوة. في أي سياق آخر، كانت هذه الجرائم كفيلة بأن تُفضي إلى محاكمة فورية، لكن الآليات القانونية التي يُفترض أن تحمي حقوق الشعوب أصبحت مجرد أدوات مُسيَّسة، تُستخدم ضد من يُصنَّف كعدو للمصالح المهيمنة، وتُعطل حين يكون الجاني جزءًا من المنظومة التي تمسك بزمام السلطة الفعلية على المستوى الدولي.

لم تكن المحكمة الجنائية الدولية يومًا أداة لتحقيق العدالة، بل هي امتداد لنظام عالمي لا يخضع إلا لمنطق القوة. تُحرَّك وفق مصالح القوى الكبرى، وتُستخدم فقط عندما تتطلب الحاجة معاقبة من يخرج عن النسق المطلوب. لذلك، يمكنها أن تصدر قرارات ضد دول ضعيفة أو شخصيات فقدت وظيفتها داخل النظام العالمي، لكنها تصبح عاجزة حين يكون المتهم جزءًا من تحالف يخدم البنية الاستعمارية السائدة. هذا ليس مجرد عجز قانوني، بل هو تكريس لفكرة أن القانون الدولي ليس سوى امتداد للسلطة السياسية التي تتحكم فيه. العدالة في هذا السياق ليست مبدأ، بل ورقة تفاوض تُستخدم حين تلزم الحاجة، وتُلقى جانبًا حين تصبح غير ضرورية أو غير ملائمة للحسابات الجيوسياسية.

هذا الواقع يُفضح اليوم بأوضح صوره، حيث يُرتكب تطهير عرقي موثق بالصوت والصورة، لكن المؤسسات المفترض بها أن تضمن العدالة تكتفي بإصدار بيانات جوفاء، بينما تتردد في اتخاذ أي إجراء حقيقي. في المقابل، تُستخدم هذه المؤسسات ضد الشعوب التي تجرؤ على المقاومة، فتصبح النضالات المشروعة إرهابًا، بينما تتحول جرائم الحرب إلى «إجراءات دفاعية». لا يمكن فهم هذا المنطق إلا باعتباره انعكاسًا لعالم يُدار بمعادلة القوة، حيث لا مكان للحق إلا حين يخدم من يملكون النفوذ والهيمنة.

في ظل هذه المعطيات، يصبح من العبث الحديث عن انتظار إنصاف يأتي عبر أدوات فقدت منذ زمن أي قدرة على تحقيق العدالة. المطلوب ليس مجرد إصلاح لهذه المؤسسات، بل تفكيك المنطق الذي تقوم عليه، وفرض معادلات جديدة لا تستند إلى الشرعية الزائفة التي تكرسها القوى الكبرى. فلا العدالة تتحقق عبر منظومة مشوهة، ولا الحقوق تُنتزع عبر انتظار اعتراف من مؤسسات لم توجد أصلًا لحماية المظلومين، بل لضمان استمرار سيطرة الأقوياء. إن اللحظة الراهنة تُثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن أي تغيير لن يأتي من داخل هذا النظام العالمي، بل من خلال مواجهته وكسر احتكاره لتعريف العدالة والقانون.

الحزب الشيوعي السوداني:

قراءة في الحالة السياسية في السودان

حكومة الأمر الواقع في بورتسودان أنهكتها الحرب وتحاصرها الأزمات، فهي على حافة الإفلاس المالي جراء الصرف الضخم على الحرب، على الجيش، مليشيات الإسلاميين، الحركات المسلحة التي تقاتل إلى جانبهم، بجانب الفساد المالي الواسع الذي يمارسه منسوبو النظام.

حكومة البرهان تعرض موارد البلاد الاستراتيجية للبيع مقابل الحصول على الدعم المالي والسياسي من الخارج، مما يعرض سيادة بلادنا على مواردها للخطر.

كأمثلة:

1. توقيع عقد مع روسيا لإقامة قاعدة عسكرية لها في البحر الأحمر. إلى جانب التفريط في السيادة الوطنية، ستصبح بلادنا ضمن الأحلاف العسكرية المتصارعة على النفوذ والموارد في المنطقة بما لا يخدم مصالح شعبنا.

2. حكومة بورتسودان كونت لجنة لإعمار مشروع الجزيرة، هيئة البحوث الزراعية ومشروع الرهد، بسيطرة واضحة لحركة العدل والمساواة على اللجنة، لتصبح اللجنة سمسارًا أمام الشركات التي ستتقدم للحصول على عقود.

لجنة الإعمار تجاهلت أصحاب الحق، ولم تضم في عضويتها ممثلًا للمزارعين.

كما تجاهلت تعويض المزارعين عما لحق بهم من خسائر جراء دخول الدعم السريع للمنطقة، ونهب محاصيل موسمين زراعيين، وعدم تمكنهم من الزراعة في الموسم السابق، بجانب سرقة آلياتهم.

3. السماح بتصدير النحاس المنهوب من الكوابل، وبيع عربات المواطنين الخردة دون علمهم لصهرها في الخارج، بجانب استمرار نهب وتهريب الذهب.

إلى جانب التفريط في السيادة الوطنية وبيع الموارد، يسير ويتكامل معه ملف الفساد الذي يمارسه منسوبو النظام:

1. قمة الفساد الأخلاقي والانتهازية السياسية أن تُجير حركة العدل والمساواة مشروع الإعمار لصالحها، وتدعو أبناء الكنابي للانضمام إليها مقابل منحهم حواشات. الأمر الذي يهدد، في الحاضر والمستقبل، البنية القانونية، الاقتصادية والاجتماعية للمشروع، وتمهيدًا لسيطرة الشركات الأجنبية وحلفائها المحليين من الرأسمالية الطفيلية الإسلاموية وتشريد الملايين من سكان المنطقة.

2. يتواصل ملف الفساد ليشمل نهب مواد الإغاثة من الأغذية والأدوية وعدم وصولها لمستحقيها من ملايين الجوعى والمرضى، وبيعها في الأسواق. صدرت بيانات ونظمت وقفات تندد بالنهب المنظم للإغاثة في عديد المناطق، واستعادت الحركة الجماهيرية عددًا من التكايا التي أوقفتها السلطات كما في شمبات وبري وغيرها، وكذلك تقدمت الحركة الجماهيرية في جبهات المقاومة المنظمة في حراك عمال الموانئ، ورفض تحالف مزارعي الجزيرة والمناقل لرهن المشروع وتغيير قوانين الملكية فيه، كما تقدمت لجان المقاومة ببيانات رافضة لمحاولات تقسيم البلاد وفرض حكومات تفتقد للمشروعية، كما رفضت لجان مقاومة مدني التلاعب بأصول المشروع ورهن مقدرات الزراع والعمال لشركات الفساد. كما تتقدم القوى المنظمة أيضا في جبهات العمل النسوي بإقامة العديد من الفعاليات الاحتفالية بـ 8 مارس، منها الفعالية المقاومة في وقفة الذكرى أمام منزل المناضلة الراحلة فاطمة أحمد إبراهيم، كما تشهد قوى العمال الزراعيين وسكان المناطق المهمشة مزيدًا من التقدم في سبيل نيل حقوقها ورفض السياسات المصممة لنهبهم وتدمير أصول وموارد البلاد.

شعبنا الأبي:

إن التصاعد اليومي لحراك الجماهير واستعدادها لاستعادة زمام المبادرة، والإمساك بقضاياها، ورفض منطق الحرب والنهب، هو دليل على التعافي، فلتستمر المقاومة المنتظمة للسياسات والسلطات العسكرية والمليشيوية بمزيد من التنظيم والتشبيك القاعدي للقوى الفاعلة، صاحبة المصلحة في التغيير الجذري، نحو الإمساك بقضاياها المعيشية والسياسية، مستهدفين حلقات النقاش الصغيرة وتوسيعها، وتنويع أساليب المقاومة الناجعة للعنف الموجه للفعاليات والكيانات الثورية، والإيمان بأن النصر حليف الجماهير.

الحزب الشيوعي السوداني
المكتب السياسي
21 مارس 2025.

حدث الأسبوع

التصعيد في الشرق الأوسط واستراتيجية الاحتواء: خيارات إيران بين الردع والتريث

ع.ب

إن التصعيد المستمر في الشرق الأوسط يأتي في سياق صراع طويل الأمد يهدف إلى إعادة رسم موازين القوى في المنطقة، حيث تعمل القوى الكبرى على استنزاف إيران من خلال استهداف حلفائها الإقليميين وإضعاف نفوذها تدريجيًا. هذا النهج ليس جديدا، بل هو امتداد لاستراتيجية الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة تجاه إيران منذ عقود، والتي تقوم على فرض العقوبات، تعزيز الضغوط العسكرية، وتفعيل الحصار السياسي عبر الحلفاء الإقليميين. ومع ذلك، فإن هذه السياسة لم تؤد إلى انهيار النفوذ الإيراني، بل دفعت طهران إلى تبني أساليب أكثر مرونة وفاعلية في إدارة الصراع، من خلال تعزيز تحالفاتها الإقليمية وتوسيع استراتيجياتها العسكرية والاقتصادية لمواجهة الضغوط الخارجية.

إيران تجد نفسها اليوم أمام مفترق طرق حاسم في إدارتها للتصعيد، إذ أن استمرار الضغط على حلفائها، خصوصًا حزب الله وسوريا، يشكل تهديدًا استراتيجيًا لمجمل مشروعها الإقليمي. الخيارات المتاحة أمام القيادة الإيرانية تتراوح بين التصعيد المباشر عبر ضربات استباقية تستهدف مصالح أمريكية وإسرائيلية في المنطقة، وهو خيار يحمل في طياته مخاطر هائلة قد تؤدي إلى اندلاع حرب واسعة النطاق، أو الاستمرار في استراتيجية الاحتواء، عبر تعزيز دعمها لحلفائها واستخدام أساليب غير مباشرة لردع خصومها، وهي السياسة التي أثبتت فعاليتها في السنوات الماضية. الخيار الأول قد يكون ضرورة إذا ما وصلت إيران إلى قناعة بأن الاستنزاف الذي تتعرض له وصل إلى مرحلة تهدد وجودها الإقليمي بشكل جوهري، إلا أن تكلفته العسكرية والاقتصادية والسياسية تجعل من غير المرجح أن يتم اعتماده إلا في حالات قصوى. في المقابل، فإن خيار التريث والاحتواء يتيح لطهران إمكانية إدارة التصعيد دون التورط في مواجهة مباشرة، مما يمنحها هامشا أوسع للمناورة في ظل التوازنات الدولية الحالية.

التحدي الأساسي الذي تواجهه إيران في أي مواجهة مفتوحة يكمن في قدراتها العسكرية والاقتصادية على تحمل صراع طويل الأمد. من الناحية العسكرية، تمتلك إيران ترسانة صاروخية متطورة ونفوذا واسعًا عبر الفصائل الحليفة، لكن الفجوة التكنولوجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل تظل كبيرة، ما يجعل أي مواجهة مباشرة مكلفة للغاية. رغم أن إيران تعتمد على استراتيجية «الردع المتدرج»، التي تقوم على تصعيد محسوب لا يصل إلى مرحلة المواجهة الشاملة، إلا أن هذه السياسة قد لا تكون كافية إذا ما قررت القوى المعادية تكثيف الضغوط بشكل غير مسبوق. من الناحية الاقتصادية، فإن العقوبات المستمرة فرضت تحديات هائلة على الاقتصاد الإيراني، غير أن طهران نجحت في إيجاد بدائل عبر تعزيز علاقاتها التجارية مع الصين وروسيا، واللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي في تصدير النفط. ومع ذلك، فإن استمرار الضغوط المالية قد يؤدي إلى تصاعد الأزمات الداخلية، مما قد يضعف قدرة إيران على الاستمرار في المواجهة لفترة طويلة.

في المقابل، فإن الولايات المتحدة تحاول استعادة نفوذها الإقليمي عبر استراتيجية مزدوجة تقوم على احتواء إيران وتعزيز التحالفات الإقليمية لضمان تفوقها الاستراتيجي. غير أن المشهد الدولي لم يعد كما كان عليه في العقود السابقة، حيث أصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب، مما يجعل من الصعب على واشنطن فرض إرادتها بشكل منفرد. الدعم المتزايد الذي تتلقاه إيران من الصين وروسيا يمثل عاملا رئيسيًا في إعادة تشكيل موازين القوى، حيث تسعى هاتان القوتان إلى منع واشنطن من تحقيق هيمنة مطلقة على الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، فإن الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة، مثل السعودية والإمارات، أصبحوا أكثر حذرًا في الانخراط في صراعات كبرى، مما يقلل من فعالية التحالفات الأمريكية في تحقيق أهدافها.

التوازنات الحالية تشير إلى أن إيران ستستمر في اتباع نهج مزدوج يجمع بين الردع والتريث، حيث ستواصل تعزيز نفوذها عبر حلفائها مع تجنب مواجهة مفتوحة قد تكون نتائجها كارثية. ومع ذلك، فإن المخاطر تظل قائمة، خاصة إذا ما قررت الولايات المتحدة وإسرائيل رفع مستوى الضغوط إلى درجة تجعل من الحرب أمرًا لا مفر منه. قدرة إيران على تغيير قواعد اللعبة قبل الوصول إلى هذه المرحلة ستعتمد بشكل أساسي على مدى نجاحها في إدارة الضغوط الداخلية والخارجية، واستغلال التغيرات في النظام الدولي لصالحها، من خلال تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى وإعادة توظيف أدواتها الاستراتيجية بشكل أكثر فاعلية.